إشكالية التدبير التقني والقانوني للتراث المعماري بمنطقة محمية المحيط الحيوي لواحات الجنوب المغربي: (نموذج القصور)

ذ. أبا صادقي
محافظ المباني التاريخية والمواقع
المفتشية الجهوية للمباني التاريخية – مكناس

تمهيد

بعد حوالي قرن من الزمن على وقوعها تحت تأثير المدينة الأوروبية، تعيش المجالات الأمازيغية المغربية في الوقت الراهن لحظة حاسمة في تاريخها الحضري والمعماري. ولا أحد يجادل في أن انتشار أساليب التعمير الحديث وأدواته التقنية ومؤسساته الإدارية ونظمه القانونية وما تحمله من مفاهيم جغرافية وإيديولوجيات مجالية في أرجاء المجالات الأمازيغية، قد انطلق في سياق تهيئة التراب الوطني لأغراض الهيمنة الإستعمارية. تصدى الباحثون المغاربة والأجانب من شتى التخصصات العلمية والمشارب الفكرية لمختلف الإشكالات المتصلة بهذه التحولات[1]. وقد حظي المعمار بقسط وافر من البحث والدراسة والتوثيق في سياق أسئلة وقضايا كثيرة أثيرت ولا تزال حول المحافظة على المكونات الأثرية والتراثية والمعالم العمرانية المادية والرمزية التي أصبحت عرضة للتدهور والاندثار[2]. في الآونة الأخيرة ظهرت في المجالات الأمازيغية مبادرات تنموية محلية و وطنية و دولية جعلت من المعمار قطب الرحى في إشكالية التنمية المحلية. في واحات الجنوب الشرقي المغربي، و بالتحديد منطقة محمية المحيط الحيوي التي تشمل درعة و تافيلالت، وهي الإطار الجغرافي التطبيقي

(1) – فيما يخص هذه التحولات في مجال الواحات أنظر على سبيل المثال : المجال والمجتمع بالواحات المغربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس، سلسلة الندوات 6، 1993 (عربي –فرنسي). وكتاب:
A. Bencherifa et H. Popp. L'oasis du figuig: persistance et changement, Passau, 1990.

(2) – نستخدم مصطلح العمران كما يفهم من مقدمة إبن خلدون والذي يعني الحضارة بأبعادها المادية وقيمها الرمزية. والمقصود هنا بالعمران الرمزي مجموع النظريات والمفاهيم المعمارية المتصلة بالنسق الإجتماعي والوجداني والنفسي، وبنمط العلاقات والمعاملات ونظم الأخلاق والأعراف والقوانين والمعتقدات والعادات التي قام عليها مجتمع الواحة. أما العمران المادي فنقصد به تقنيات الهندسة والبناء وأنماط التعمير وأساليب تهيئة المجال التي أبدعها إنسان الواحات وتناقلتها الأجيال، وهي نظريات ومفاهيم وتقنيات تعبر عن الخصوصيات الإنسانية لمجتمع الواحة وتعكس معالم شخصيته الحضارية وطبيعة تفاعل الإنسان فيه مع محيطه البشري والطبيعي ونظرته إلى الحياة وتصوره للعالم.

للإشكالية المطروحة في هذا المقال، لم يكن احتلال المعمار لموقع الصدارة في الخطاب التنموي وليد الصدفة. فقد حظي التراث المعماري في هذه المجالات باهتمام واسع ومتعدد الاتجاهات، أولا لأنه تراث عريق وغني ومتنوع وفريد من نوعه في العالم، ولارتباط الوثيق ثانيا بالمجتمع الإنساني والاقتصاد المحلي وبالمحيط الحيوي، وهي أسس مفهوم التنمية المستدامة. إلا أن السمة الغالبة لمعظم هذه المبادرات التنموية كونها تنطلق من مرجعيات مختلفة عن هموم الإنسان المحلي وحاجاته الأساسية، وتعتمد تصورات ومناهج عمل يغلب عليها الطابع التقني والبيروقراطي[3]. أما الدراسات الميدانية فتطغى عليها لغة البحث الأكاديمي "الباردة" التي تنتهي نتائجها إلى الركون على رفوف الجامعات ومراكز البحث، كما يغلب عليها النقل والتكرار والأسلوب الوصفي، مع إغفال الأبعاد السوسيولوجية والرهانات الاقتصادية والسياسية لعلاقة المعمار بالمجال. هذه العيوب في مقاربة المعمار في المجالات الأمازيغية، جعل إشكاليته في الواحات عرضة لتفسيرات وتأويلات تفتقر إلى الدقة والعمق الكافيين لمقاربة أزمة الهوية التي تزداد حدتها في المجتمع الواحي. فغالبية الأدبيات المتوفرة حول القصور والقصبات مثلا، خصوصا الأبحاث الجامعية، محدودة العمق وسطحية التحليل وقاصرة عن الإلمام بالرهانات الإقتصادية والسياسية والتنموية التي تحيط بأزمة الهوية الثقافية والمجالية، وتفتقر للمنظور النقدي والتحليلي وتغفل بسبب ذلك أبعاداً كثيرة للمشكلات المعقدة التي تتصل بتدبير التراث المعماري.

إن هذه المساهمة هي مجرد مقاربة أولية، بالاستناد إلى أكثر من عشر سنوات من التجربة المهنية في الميدان، لإشكالية إدارة التراث المعماري في سياق المشاكل التقنية والمجالية والحضرية التي رافقت الانتشار العشوائي للتعمير الحديث في الواحات. لذا سنحاول في هذا البحث، تحليل لجانب واحد من جوانب تدهور المعمار في المجالات الأمازيغية المغربية وأسباب اندثاره، وهو "**التدبير التقني والقانوني للتراث المعماري**

(3) – تكمن خطورة التدخلات التقنوقراطية والبيروقراطية في مجال التراث الثقافي والتنمية المحلية في تبنيها لمنطلقات ومفاهيم غربية حول مفهوم التنمية وأهدافها المستقبلية. كما أنها تعتمد أدوات تحليل و تقنيات معالجة غير مستمدة من الخبرات المحلية و لا من تجارب السكان و أدواتهم الخاصة في تدبير قضايا التنمية. ومن أكبر عيوب المقاربة التقنوقراطية للتراث الثقافي والمعماري في مجالات تراثية مثل الواحات، هو عدم الإعتراف بكون الخبرات والتجارب المحلية في إدارة الموارد واستعمالها رصيدا تراثيا لا ينبغي التفريط فيه في وضع الخطط التنموية. وأثبتت التجارب أن إغفال هذه الخبرات والتجارب المتراكمة عبر التاريخ لدى السكان المحليين يؤدي إلى تهميش السكان وإبعادهم عن دائرة المشاركة في اتخاذ القرار مما يتعارض مع أبسط مبادئ التنمية المستديمة التي تدور هذه التدخلات في فلكها، وإحساس السكان المعنيين بالتنمية بالإقصاء والإبعاد يترتب عنه فشل الخطط التنموية.

للواحات" مع التركيز على "قصور" منطقة تافيلالت. سنطرح قضايا مختلفة من بينها أسباب أزمة الهوية المجالية والعمرانية في الواحات. وسنرى أن هذه الأزمة لم تكن وليدة تحول مجالي أو إجتماعي-اقتصادي محلي طبيعي، وإنما فُرضت من الخارج لغرض إدماج المجالات الأمازيغية في دورة الإقتصاد الرأسمالي وربط مصيرها الحضري بمصير المدينة الأوروبية الحديثة. بهذا الربط المجالي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين المجالات الأمازيغية والمجال الحضري الذي ولد في أحضان السيطرة الإستعمارية، انتقلت الإشكاليات التي تعيشها المدينة الحديثة إلى المجالات المحلية وعلى رأس هذه إشكالية التراث المعماري. فالطابع الراهن للمجالات الأمازيغية وإشكالاتها المجالية والاقتصادية والحضرية والتراثية الكبرى لا تنفصل عن ملابسات الحدث التاريخي الهائل الذي شتت هذه المجالات و دمر نظمها و مؤسساتها التقليدية و هو الظاهرة الإستعمارية. لذلك لا يمكن فهم إشكالية المعمار في المجالات القروية في المغرب عامة، إلا من منظور حل مشكل الصدام بين نظم حضرية وافدة من بيئة غربية تمتد أصولها إلى المدينة الرومانية واليونانية ونظم حضرية محلية هي ثمرة خبرات وتجارب وتفاعلات بين الإنسان المحلي والمجال الذي يعيش فيه. إن الرهان الكبير يتعلق بالتوفيق داخل المجال الواحد بين مرجعيات ثقافية وتصورات حضرية وحاجات اقتصادية متنافرة. وسنقف على حقيقة أن المشاكل المترتبة عن غياب الانسجام والتفاعل في البناء بين المكونات المجالية المحلية و العناصر الوافدة، سببها عجز المقاربات المعتمدة في إنهاء الصدام والتنافر بين التعمير الحديث والتعمير القديم أو بين "ثقافة القصور" و"ثقافة المدينة الحديثة".

1 - المجـال الجغرافي للبحث

إن موضوع "المعمار في المجالات الأمازيغية" يحتم علينا ونحن نتطرق لعمارة "القصور" تحديد مجال انتشار هذا النمط من المعمار التراثي. وهذا ليس بالأمر الهين بسبب تعدد الأنماط الهندسية والتشكيلات المعمارية التي تنتمي إليها "القصور". فعلى الرغم من أن واحات الجنوب الشرقي هي المجال التاريخي لظهور وانتشار هذا النمط المعماري، إلا أن الأشكال المعمارية المبنية بالتراب التي تصنف من ضمنها "القصور" تنتشر في مجال جغرافي أوسع من واحات النخيل. ويمتد هذا المجال على شكل هلال من منطقة سوس (تزنينت وتارودانت) إلى تخوم الجهة الشرقية (فكيك). وهو المجال الذي تتخلله الواحات الممتدة على طول الأودية شبه الصحراوية المنحدرة من الأطلس الكبير الشرقي على شكل خطوط متوازية تضيع بين الكثبان الرملية على الحدود المغربية-

الجزائرية. والأودية الرئيسية هي بالتتابع من الجنوب – الغربي إلى الشمال – الشرقي (درعة، تودغة، دادس، فركلة، غريس، زيز وكير)، ومنها تستمد الواحات أسماءها. يمتد هذا المجال عرضا ليصل إلى الأطلس المتوسط وملوية العليا. ويرجع سبب امتداد المعمار شبه الصحرواي إلى هذه المناطق الجبلية الرطبة إلى هجرات جماعية اضطرارية، التجأ إليها سكان الواحات خلال القرن التاسع عشر بسبب انعدام الأمن في مجالاتهم الأصلية، وهم الذين نقلوا معهم تقنيات العمارة شبه الصحراوية إلى مجالات خارج الإطار التاريخي للعمارة المبنية بالتراب(4).

هذا ما نلمسه في ملاحظة أبداها الباحث الفرنسي (هنري طيراس)، حينما تخطى لأول مرة عام 1938 حدود الأطلس الكبير في اتجاه الجنوب الشرقي حين قال : "بمجرد تجاوزنا لمضايق الأطلس الكبير أدركنا أننا على أبواب بلد جديد. هنا ينتهي العالم المتوسطي، وهنا يبدأ العالم الصحراوي. هنا، على الرغم من القرب الشديد من سواحل شمال إفريقيا، موقع الحدود بين أوروبا وإفريقيا الحقيقية(5)". وقوله "بلد جديد" و"إفريقيا الحقيقية" عند عبوره لمضايق وفجاج الأطلس الكبير دلالة على أن المجالات التي تلي الأطلس الكبير في اتجاه الجنوب الشرقي تشكل من الناحية المعمارية وعلى مستوى الخصوصيات الثقافية والمجالية والمؤسسات الاجتماعية، عالما فريداً من نوعه وشديد التباين مع المجالات الواقعة شمال سلسلة الأطلس الكبير. هذه الملاحظة الدقيقة من باحث أجنبي زار المغرب في زمن ما قبل انتشار التعمير الحديث، تجعل بالفعل سلسلة الأطلس الكبير حدا طبيعيا وثقافيا فاصلا بين معمار المجال الصحراوي وشبه الصحراوي "إغرم – تغرمت"، (القصر والقصبة) ومعمار المجالات الداخلية والساحلية "المدينة العتيقة –الدوار"(6). من الناحية البيئية والمجالية تمثل الواحات كذلك نظاما إيكولوجيا شديد التميز والتفرد عن باقي الوحدات المجالية التي يتكون منها التراب الوطني.

(4) – في قلب مدينة أزرو مثلا توجد إلى اليوم بقايا أسوار قديمة لقصر يسمى قصر أيت غريس. وهو القصر الذي بناه واستقر فيه السكان الذين هاجروا من واحة غريس في عهد السلطان الحسن الأول بسبب الحروب والصراعات بين قبائل أيت مرغاد وأيت عطا حول السيطرة على بعض قصور واحة غريس.

(5) – Cf. Le Maroc présaharien : Habitat et patrimoine, Barcelona, Unesco (SD), P. 5.

(6) – حول كون الأطلس الكبير حدا فاصلا بين الواحات والداخل، راجع ما كتبه ستيفان كزيل في كتابه حول التاريخ القديم لإفريقيا الشمالية، الجزء الأول، ابتداء من الصفحة 3 حول كون الأطلس الكبير بداية من جنوب ملوية العليا هو الحاجز الطبيعي بين المغرب الأطلسي ومغرب الواحات.

Stephan Gsell, Histoire ancienne de l'Afrique du nord, Tome 1, page 3 et suiv.

ويشمل مجال البحث أماكن انتشار "القصور" على امتداد واحات درعة وتافيلالت. من ناحية التقسيم الإداري يضم هذا المجال ثلاثة أقاليم هي زاكورة و ورزازات ضمن جهة سوس – ماسة – درعة، والراشيدية ضمن جهة مكناس – تافيلالت. وتشكل هذه الأقاليم الإطار الترابي لبرنامج (الإنسان والمحيط الحيوي) التابع لليونسكو والذي يرعى محمية المحيط الحيوي لواحات الجنوب المغربي منذ تصنيفها عام 2000[7]. إن وقوف البحث عند الحدود الترابية لهذا البرنامج بالذات، يستجيب لضرورة منهجية، الهدف منها حصر إشكالية البحث داخل وحدة ترابية و بيئية وثقافية–اجتماعية متجانسة وواضحة المعالم.

2 – العصر الذهبي للواحات

نجح إنسان الواحات بفضل خبرته الطويلة ومعرفته العميقة بخبايا محيطه الحيوي أن يحول بقعا من الأرض القاحلة المنعزلة إلى مرافئ حضارية ومراكز تجارية وحرفية كانت لها الريادة الإقتصادية والإشعاع الحضاري في مراحل التاريخ المغربي المختلفة، بل وفي تاريخ إفريقيا الشمالية والعالم القديم. وتمثل "القصور" مراكز إشعاع هذه الحضارة وبوابات المجتمع الواحي إلى العالم الخارجي الذي امتد في العصور الوسطى إلى الممالك الإفريقية والشرق الإسلامي وبلاد الأندلس. وإذ أنها أيقونات الحضارة الصحراوية، تعتبر "القصور" ظاهرة معمارية وعمرانية فريدة، ونموذجا ناجحاً من تفاعل الإنسان مع المحيط الحيوي. كما أنها من ناحية الشكل المعماري والوظيفة العمرانية تلخص الخبرات التقنية والمعارف الحضرية التي قام عليها التخطيط العمراني الواحي الأصيل. بالإضافة إلى أنها تجسيد حي للانسجام بين الإنسان والمجال ولتماسك وتلاحم أفراد المجتمع واعتمادهم على قدراتهم الذاتية في تهيئة المجال وعمارته[8]. والسمة البارزة لهذا المعمار هي الاعتماد على تقنيات هندسية وخبرات معمارية هي ثمرة إبداع الإنسان المحلي وتصوره للحياة،

(7) – يختصر هذا البرنامج في عبارة Mab وهي الحروف الأولى للعبارة الإنجليزية Man and Biosphere أو (الإنسان والمحيط الحيوي) ومقابلها بالفرنسية L'homme et la biosphère . يشكل هذا البرنامج الإطار الدولي الذي تقوم عليه محميات المحيط الحيوي التي ترعاها اليونسكو عبر العالم. يتوفر المغرب بالإضافة إلى محمية المحيط الحيوي لواحات الجنوب المغربي على محميتين أخريين من هذا النوع هما محمية شجر أركان بمنطقة سوس، ومحمية بحرية – قارية عابرة للحدود مشتركة بين منطقة الأندلس جنوب إسبانيا وجهة طنجة – تطوان شمال المغرب وهي مخصصة لحماية الأنظمة البحرية والقارية المتوسطية لغرب البحر المتوسط.

(8) – للتوسع في الموضوع، راجع بحثنا لنيل دبلوم الدراسات العليا من المعهد الوطني للتهيئة والتعمير تحت عنوان: التعمير والمحافظة على التراث الثقافي في المغرب شبه الصحراوي: نموذج قصور منطقة تافيلالت (بالفرنسية:)
Aba SADKI, Urbanisme et conservation du patrimoine culturel Présaharien : l'exemple des Ksour du Tafilalet, Mémoire pour l'obtention du Diplôme des études supérieures, INAU – Rabat, 2003.

وهي تجسيد للحلول التي اخترعها هذا الإنسان لمواجهة المعيقات الطبيعية والاقتصادية التي فرضتها البيئة المحلية. واستمد الإنسان من البيئة المباشرة، رغم قسوتها وشح مواردها، كل مقومات حياته المادية والمعنوية ووظف خصوصياتها المناخية والجغرافية خير توظيف، فنجح في ابتكار تقنيات معمارية وفي اختراع حيل هندسية وبنائية مكنته من تسخير المحيط لضمان بقاءه واستمراره في الوجود.

لهذه الخصائص الرئيسية، تملك عمارة "القصور" كل شروط النظرية المعمارية والحضرية الفريدة. ففي أبعادها التقنية والفنية والإنسانية تختزل تجربة حضارة عريقة ومسيرة إبداع وابتكار طويلة تشهد على خبرة إنسان الواحة في التأقلم المثمر مع ظروف المحيط الصحراوي القاسية، وفي قدرته على خلق التوافق والانسجام بين المكونات الطبيعية والمناخية والمجالية وبين النظم الاقتصادية والاجتماعية والأنساق الثقافية والذهنية التي بني عليها نمط الحياة في الواحة.

تمثل عمارة "القصور" من زاوية أخرى، رصيدا حيا وهائلا من الوثائق الأثرية والتاريخية والعلمية. ولا نبالغ إن قلنا إن كل "قصر" يضم قاعدة معلومات خامة لدراسة تاريخ الفن وتاريخ الوقائع والمؤسسات الاجتماعية للواحة. ومن الناحية التقنية والفنية لا تخلو عمارة "القصور" من مؤثرات ثقافية وتقنية قادمة من المحاور الحضارية المختلفة للعالم القديم والوسيط. من هنا الأهمية الكبرى للمحافظة على التراث المعماري للقصور وحسن إدارته واستثماره. فالخبرات التي أنتجت "القصور" والمؤثرات الثقافية والحضارية التي طعَّمت تجربة إنسان الواحات تجعل من كل وحدة معمارية في المجال الواحي الواسع متحفا أثريا يختزل تجربة إنسانية متفرعة الأصول الفنية والمشارب الثقافية. أما من ناحية الأسلوب المعماري والفني، فعلى الرغم من أن بعض الباحثين، هنري طيراس مثلا في كتابه (قصبات الأطلس والواحات)(9)، قد ذهب إلى التمييز بين مدارس معمارية وفنية مختلفة، وذكر "مدرسة درعة" و"مدرسة تافيلالت" على أساس فروق هندسية وخصوصيات تقنية وفنية ووظيفية في الفن المعماري للمنطقتين، إلا أن آخرين، منهم على سبيل المثال المبعوث الفرنسي المعروف شارل دو فوكو، الذي لا يرى اختلافا يصل حد الفصل بين معمار درعة ومعمار تافيلالت. ويؤكد، على عكس ذلك تماما على التشابه الواضح الذي يبلغ حد التطابق بين المعالم المعمارية والفنية لدرعة وتودغة وفركلة

(9) - Henri Terrasse, Kasbas berbères de l'Atlas et des Oasis, éd. Horizons de France, 1938

وغريس وزيز، باستثناء ما أشار إليه من تفرد الفن المعماري لواحة غريس بالطابع الدفاعي الواضح والارتفاع البارز لأبواب القصور وأبراجها[10].

عاشت الواحات على هذا الإيقاع الحضاري الحيوي والمتميز إلى أن لاحت في الأفق جحافل جيش الاحتلال الفرنسي، انطلاقا من ثلاثينيات القرن الماضي، وكان ذلك بداية نهاية ما تبقى من العصر الذهبي للواحات بعد انهيار تجارة القوافل.

كان الاحتلال الاستعماري بالفعل نقطة البداية في مسلسل التحول المجالي غير المسبوق الذي عاشته الواحات في تاريخها الحضري. وكان لهذا الحدث الهائل انعكاس عميق الأثر على الفكر العمراني المحلي وعلى تقنيات العمارة وأساليبها. فقد أقحم التعمير الحديث في عرف المجتمع المحلي أنماطا معمارية وسكنية وتقنيات هندسية وحضرية وأساليب التهيئة المجالية أحدثت صدمة ثقافية واجتماعية واقتصادية قوية غيرت وجه الواحات، وقلبت نظامها القديم رأسا على عقب. وكان إحداث المراكز الحضرية الجديدة إيذانا باستقطاب السكان وإفراغ القصور من محتواها البشري وإهمالها بعد أن فقدت نقط ارتكازها. وترتبت على هذا الواقع الجديد تفكيك للنسق المجالي والعمراني الذي ارتبطت به حياة القصور. يختصر هذا التحول المعماري في عبارة "انفجار القصور"، التي سنأتي على تفصيلها فيما بعد، وهو تعبير عن تدني قيمة السكن الجماعي القديم وما اتصل به من قيم معنوية ومؤسسات اجتماعية. وسنرى الآن الوجه الجديد للمجال الواحي بعد اتصاله بالمدينة الحديثة عبر الظاهرة الاستعمارية.

3 - الواحات تحت السيطرة الإستعمارية

لا يجب أن نغفل أن "الظاهرة الإستعمارية" بالإضافة إلى أبعادها الإقتصادية والسياسية والثقافية هي ظاهرة مجالية وحضرية بامتياز. بل إن الهيمنة المجالية هي أصل الهيمنة على الإقتصاد والثقافة والقيم الإجتماعية. والاستعمار في معناه المجالي والحضري مبني على هدم أسس النظام المجالي القديم وإسقاط نظام مجالي وحضري جديد في مكانه. والمعروف لدى الجغرافيين أن تغيير بنية المجال إجراء ضروري لبسط النفوذ العسكري والسياسي الممهد للهيمنة الثقافية والحضرية[11]. في واحات درعة

(10) - راجع كتاب شارل دو فوكو "Reconnaissance au Maroc" الفصل التاسع، الصفحات 218-238، طبعة Challamel، 1888.

(11) - للوقوف على علاقة الجغرافية و(العلوم المجالية عموما) بالسيطرة والهيمنة، يرجى مراجعة كتاب Yves Lacoste تحت عنوان: La géographie ça sert d'abord pour faire la guerre طبعة Maspero، باريس 1976. وفيه يعتبر الكاتب (الجغرافية) معرفة استراتيجية وأداة من أدوات إدارة الحرب ووسيلة من أنجع وسائل ممارسة السلطة والسيطرة وبسط النفوذ.

وتافيلالت وفي سياق هذا الإجراء العسكري-المجالي، جعل المستعمر من المعمار ومن التعمير أدوات لضبط السكان والسيطرة على مؤسساتهم. فعمد منذ الوهلة الأولى إلى إعادة تنظيم العلاقات بين الإنسان والمحيط لتثبيت أركان المشروع الاستعماري. من أجل ذلك أعاد رسم خريطة المجال المحلي بإحداث نظم ومؤسسات وشبكة علاقات جديدة على أنقاض البنيات والمؤسسات وشبكة العلاقات القديمة، (**أنظر الوثيقة رقم 1**).

ومن الناحية الاقتصادية، أدى إعادة تنظيم المجال إلى هدم الإقتصاد الزراعي المحلي وتحويله من اقتصاد اكتفاء ذاتي إلى اقتصاد تابع للمدينة، وتحويل العلاقات التجارية من التبادل بين السكان المحليين المستقرين (سكان الأودية) والرحل (سكان الجبال) إلى اعتماد هؤلاء جميعا على الإستهلاك السلبي للمنتجات الحضرية. هكذا انتقلت الواحات من الناحية الاقتصادية من مجتمع مركزي، تضامني ومنتج إلى مجتمع هامشي استهلاكي متفرق. أما من الناحية السياسية، فقد أُلغي العمل تدريجيا بالمؤسسات المحلية ونُقلت الواحات من الإدارة الذاتية للشؤون المحلية القائمة على ما يمكن أن نصطلح عليه "ديمقراطية تمثيلية" داخل جماعة القصر وفق مبادئ التشاور والتوافق والتناوب والإصدار الجماعي للقرارات، إلى الخضوع لقوانين الإدارة الاستعمارية بظهور ما سمي بـ "بيرو عرب". وكان الهدف من هذه الإجراءات الإقتصادية والمؤسساتية، بسط النفوذ على كل مفاصل الحياة الواحية.

من الناحية الحضرية والمعمارية تجسدت إجراءات الهيمنة بإحداث نواة إدارية-عسكرية في مواقع مفصلية داخل الواحات المهمة. وقد أدت الأهمية الإدارية والسياسية لهذه المراكز واحتلالها مواقع استراتيجية إلى تقاطر سكان القصور إليها من مجالهم الأصلي الذي يمثل قلب المنظومة المجالية والإجتماعية والثقافية والاقتصادية القديمة. وأدى هذا الاستقطاب إلى انطلاق مسلسل تدهور الأنماط المعمارية العتيقة مما مهد الطريق أمام تفاقم انفجار "القصور" وميلاد الحي السكني مع انتشار ثقافة مجالية ومعمارية وحضرية جديدة[12]. فكيف تحول المجال الواحي من التمركز حول القصر إلى التمركز حول المدينة الحديثة ؟

(12) يمثل قصر إكليمين وهو أقرب قصور واحة غريس إلى المركز الإداري (كليمية) الذي أحدثه المعمرون، نموذجا فريدا للتحول من مجتمع القصر إلى مجتمع الحي الجديد. ففي ضواحي هذا القصر ظهر أول حي (حي أعثمان) خارج الأسوار العتيقة للقصر، على شكل كن فردي معتمدا مواصفات جديدة للسكن مستمدة من أسلوب الهندسة الإستعمارية (منازل واسعة داخل المزرعة محاطة بسور يجعلها على طراز الفيلات). ويعود ظهور هذا الحي النموذجي للسكن الفردي ما بعد-القصر إلى أن المستعمر اختار المجال الفاصل بين "قصر إكليمين" وموضع مركز كليمية الحالي لإحداث النواة=

3-1- من القصر إلى "المدينة الحديثة"

من الناحية التاريخية نعتقد أن معمار "القصر" مرحلة معمارية وعمرانية وسطى بين مدن التجارة الصحراوية (أو ما يسمى "المدن المندرسة" مثل سجلماسة وتامدولت) والمراكز الإدارية – الحضرية الحديثة التي أحدثت في الصحراء في الفترة الإستعمارية. وسنحاول في هذا المحور الإجابة عن سؤال مهم يتعلق بملابسات وظروف ودواعي ميلاد المركز الإداري–الحضري الحديث الذي شكل نواة "المدينة الحديثة" في الواحات.

– كيف ولماذا ظهرت المراكز الحضرية الحديثة في الواحات؟

رأينا سالفا كيف انتقلت (أو نُقلت) الواحات، في سياق الظاهرة الكولونيالية، من نمط حضري ومعماري أصيل، هو ثمرة نمو مجالي محلي طبيعي ونتيجة صيرورة معمارية فنية ذاتية، إلى نمط جديد يعتمد على مرجعيات الفكر الغربي –الرأسمالي في التخطيط الحضري والتهيئة المجالية. ورأينا أن هذا النمط الجديد كان من ضرورات تثبيت الاستعمار، مما أدى إلى تغيير مفاصل الجغرافية المحلية لأغراض الهيمنة[13]. في هذا السياق يمكن إجمال دوافع ميلاد "المدينة الحديثة" في الواحات تحت العناصر التالية :

- لم تكن "المدينة الحديثة" في الواحات استجابة لحاجات محلية دعت إليها ضرورة إجتماعية أو اقتصادية أو سكانية، ولا هي ثمرة صيرورة وتطور طبيعي للمنظومة العمرانية المحلية. بمعنى أن ظهور الشكل الأول لمفهوم "المدينة الحديثة"

=الأولى للمركز الإداري لكلميمية. ففيه بني مقر الإدارة المحلية (بيرو عرب) مقر ضابط الشؤون الأهلية الذي تحول بعد الاستقلال إلى مقر القائد ورئيس الدائرة، ومقر الحاكم المحلي (المحكمة العرفية التي كانت تسمى محكمة أيت مرغاد Tribunal des Ait Morghad نسبة إلى سكان الانتماء العرقي لسكان قصر إكلميمن) والتي تحولت بعد الاستقلال إلى مقر قاضي المحكمة الابتدائية ومقر المحتسب، ثم مقرات عسكرية كالثكنة وبيوت المعمرين وضباط الجيش. والبناء اليوم متصل من الساحة العمومية في مركز المدينة إلى الساحة أمام باب القصر. ولهذا السبب كان هذا القصر من الناحية العمراينة القصر الوحيد في واحة غريس الذي شمله المدار الحضري لتصميم التهيئة وهو القصر الوحيد الذي شملهأيضا برنامج ترميم قصور تافيلالت الذي تشرف عليه مجموعة العمران. كما هو شأن قصر تاركة في الرشيدية وأبو عام في الريصاني والمعاضيد في أرفود، وهي جميعا قصورا قريبة من الطريق ومن المركز الحضري يشملها المدار الحضري لتصميم التهيئة. مما يعني اعتماد مقاربة حضرية لصيانة التراث المعماري لا تراعي القيمة التاريخية والعلمية والحضارية والأثرية كما يصرح بذاك القانون 22-80 وإنما تراعي اعتبارات انتخابية وسياسية وتنموية بعيدة عن روح المحافظة على التراث الثقافي.

(13) – و هذا ما سمي آنذاك بمسلسل التهدئة الذي هدف إلى إخضاع مناطق نفوذ القبائل للحكم المركزي بعد فترة من الانفصال عن هذا الحكم، وهو ما يعرف في تاريخ المغرب بـ "بلاد السيبة" مقابل "بلاد المخزن". وللإطلاع أكثر على علاقة الجغرافية بالهيمنة أنظر:

David Harvey, Géographie de la domination, Les Prairies Ordinaires, 2008

المعروفة محليا باسم (الفيلاج) في الواحات كان ابتداعا استعماريا صرفا نتيجة نقل وغرس مظاهر الإدارة الترابية الإستعمارية-الرأسمالية في المجتمع المحلي. أي أن الدواعي إلى إنشاء شبكة المراكز الحضرية في الواحات، وفي العالم القروي عموما، كان حاجة استعمارية ترتبط بضرورة فرض الأمن والتهدئة الضمنة لاستنزاف الموارد. وقد تحقق ذلك بالفعل بفضل التوسع الإستعماري استنادا إلى تقنيات التعمير وتهيئة المجال. بناء عليه، نجح ضباط الإستعمار في توظيف المعرفة الجغرافية والمجالية وعلى وجه الخصوص، التخطيط العمراني والإدارة الترابية في إحكام السيطرة على الإنسان عبر ضبط المجال.

- تطور "المدينة الحديثة" في الواحات من نواة إدارية-عسكرية قوامها ثكنة للجيش، مكتب لإدارة "الشؤون الأهلية" (بيرو عرب)، محكمة عرفية، مركز للاعتقال. وأبرز خصائص هذه" المستوطنات "التي تحولت إلى مدن، تمحورها حول الوظيفة الإدارية التي انضافت إليها تدريجيا مرافق تعليمية وصحية واجتماعية واقتصادية جعلت منها في النهاية محاور استقطاب حضرية أفقد "القصور" حيويتها الإجتماعية ومركزيتها الاقتصادية القديمة[14].
- ظهور هذه" المدينة الحديثة "ونموها السريع أوجد داخل الواحات شبكة من المراكز الحضرية الصغرى المرتبطة اقتصاديا وتجاريا ومعماريا وحضريا بالمدن الوطنية الكبرى في الداخل وعلى الشريط الساحلي.
- مزج المستعمر بين التخطيط الحضري المحلي وتهيئة التراب الوطني لتحقيق مصالحه التوسعية وربط التراب الوطني وموارده الاقتصادية والبشرية بالميتروبول[15]. هذا التشبيك بين المراكز الحضرية المحلية والمدن الكبرى على

(14) – للإطلاع أكثر على أثر التهيئة المجالية الرأسمالية على تدمير المجتمعات القروية أنظر:
J. Le Coz, « Régime capitaliste et organisation de l'espace rural », in. Économie rurale, Numéro 1, Volume 119, Année 1977. http://www.persee.fr

(15) – إن الربط بين المدن المحلية والوطنية وهما معا بالبلد الأم (الميتروبول) هي إحدى أبرز خصائص الإقتصاد الكولونيالي. كانت هذه السياسة في المغرب السبب في اختلال توازن التراب الوطني. ذلك أن تركيز الأنشطة الإقتصادية والتجهيزات و الخدمات على محور ساحلي لا يتعدى 200 كلم هو محور، (القنيطرة – الدار البيضاء) أفضى إلى ربط مصير الإقتصاد الوطني بمصير هذا المحور الحضري المركزي الموصول عبر الموانئ باقتصاد الإمبراطورية الإستعمارية. قياسا على ذلك، أدى تركيز الأنشطة الإقتصادية في محور حضري واحد إلى إلحاق المدن الصغرى و المتوسطة بذلك المحور عبر شبكة المواصلات و من ثمة تدمير الاقتصاديات المحلية و تحفيز السكان إلى الهجرة، مما عجل من إتلاف المعمار المحلي وتدهور الأنشطة الإنتاجية المتصلة به أمام فتح الأسواق المحلية أمام المنتجات الحضرية.

الصعيد الوطني، كان الهدف منه ربط المغرب اقتصاديا وتجاريا وثقافيا وسياسيا مع المستعمر. وقد لعب توسيع شبكة الطرق والمواصلات دورا حاسما في هذا التشبيك (المحلي-الوطني) و(الوطني-الدولي) الذي به اكتمل مسلسل إدخال الإقتصاد الوطني في دورة الإقتصاد الكولونيالي-الرأسمالي.

- دُشن ميلاد "المدينة الحديثة" في الواحات بتدمير المركزية المحلية القديمة للقصور الرئيسية وبإسقاط أساليب التخطيط الحضرية والإدارية الترابية الغربية على مجال زراعي تقليدي (ما قبل صناعي) وبذلك أقحمت الواحات في دورة انحطاط عمراني متدرج وشامل. في واحة غريس على سبيل المثال، تجلى تحطيم المركزية القديمة في نقل السوق الأسبوعي من مكانه الأصلي قرب مدخل قصر أيت يحيى وعثمان إلى المركز الإداري لكلميمة[16]. حطم هذا الإجراء القلب التجاري القديم للواحة وسقطت معه الوظيفة المركزية للقصر بعدما انتقلت تلك الوظيفة الرمزية والمادية إلى المركز الحضري الجديد. فكان ذلك إيذانا بتحول الريادة والاستقطاب من القصر إلى المدينة الحديثة. (**أنظر الوثيقة رقم 2**).

ولا يجب أن ننسى أن اختيار "قصر السوق" (الإسم القديم لمدينة الرشيدية) مركزا للقيادة العسكرية أيام الإستعمار ولإحداث أكبر مركز حضري متصل بالجهات الأربع لتافيلالت، كان يهدف إلى تحقيق هدف استراتيجي هو توظيف مركزية قصر السوق باعتباره منطقة جذب تجاري وتبادل بين سكان الوحدات الجغرافية الثلاث (الجبل والسهل والصحراء) في إحداث نواة استقطاب جديدة على قواعد مجالية وأسس اقتصادية وسياسية تخدم مخطط السيطرة. إن استغلال الحركية الإقتصادية والتفاعل الثقافي والاجتماعي والسياسي، واستثمار شبكة العلاقات المتصلة بالمركزية المجالية القديمة (السوق وشبكة الطرق التجارية القديمة) التي كان يلعبها "قصر السوق" في تأسيس مركزية جديدة مكانها، أدى إلى هدم تلك المركزية القديمة لحساب مركزية

(16) – في شهر ماي من عام 1884، تاريخ مرور شارل دو فوكو بواحة غريس، لا يزال هذا السوق نشيطا في مكان تجمعه الأصلي في مدخل قصر أيت يحيى أعثمان يومين في الأسبوع هما الاثنين والخميس. و قد عمل المستعمر على نقل هذه الأسواق من القصر المركزي هذا إلى المركز الحضري الجديد محتفظا بنفس مواعيده السابقة. و مما يؤكد مركزية قصر أيت يحي أعثمان حسب معلومات عسكرية أوردها شارل دو فوكو هو إحتواء هذا القصر على 400 مقاتل وهو أكبر عدد من المقاتلين في واحة غريس مقابل 250 مقاتل لقصر إكلميمن. راجع كتاب Reconnaissance au Maroc، مرجع سابق، صفحة 360.

جديدة وعلاقات وتفاعلات تناسب الواقع الأمني والعسكري والسياسي والاقتصادي والمجالي والحضري الجديد. وإحداث هذه المراكز عادة في مواقع مفصلية بعيداً عن مجال تأثير القصور المركزية كان، كما قيل عن سبب ابتعاد المراكز الحضرية الحديثة عن أسوار المدن العتيقة، تحت ذريعة الحفاظ على الخصوصيات المعمارية والعمرانية والتراثية والجمالية والمنظرية للقصور. لكن، تبين أن هذه السياسية "الحمائية"[17] كان لها أثر عكسي بسبب أن تركيز الاهتمام على تنمية وتطوير وتوسيع المراكز الحضرية المحدثة وتزويدها بالخدمات والمرافق الحديثة أدى إلى جلب أعداد متزايدة من السكان من القصور إلى المركز الحضري، وبالتالي تحول وجهة السكان من الفضاء العتيق إلى الفضاء الحديث إلى الإسراع في تراجع تأثير القصر في الحياة المحلية بسبب تراجع وظائفه السكنية والاجتماعية والاقتصادية وفقدان قيمه الرمزية وحمولته الثقافية. إلى أن أصبح القصر رمزا للبؤس والفقر والتهميش والهشاشة والتدني الإجتماعي. هكذا ظهر وسط كل واحة شبكة من المراكز الحضرية المستقطِبة.

خلاصة القول، أن ظهور ونمو "المدينة الحديثة" في الواحات كان استجابة لحاجات وأهداف أجنبية تتعلق بملابسات التوسع الإقتصادي الإستعماري ومجريات سياقه التاريخي الخاص. فهي لا تنتمي للثقافة الحضرية المحلية ولا هي نتيجة تطور عمراني أو تحول مجالي طبيعي. لذلك من الضروري للباحث النظر إلى "المدينة الحديثة" في الواحة على أنها جسم حضري ظهر في سياق تاريخي شاذ وغير منسجم مع التطور الطبيعي للمجتمع المحلي. لذلك نعتقد أن التعمير الحديث وظروف ظهوره والأهداف التي حكمت توسع "المدينة الحديثة"، هي أصل إشكالية تدبير التراث الثقافي والمعماري في الواحات. فبازدهار حركة التمدين انحدرت قيمة المعمار العتيق وتدهورت وظائفه المادية والرمزية. ولا يمكن معالجة قضية التراث الثقافي والمعماري ولا استثماره وصيانته أو توظيفه على الوجه الصحيح بمعزل عن إشكالية التعمير وما ترتب عليها من تحولات مجالية واقتصادية واجتماعية وسياسية ونفسية عميقة. وهذا ما سنناقشه فيما يلي.

(17) – تستجيب السياسية الحمائية للتراث المعماري والعمراني لحاجات جمالية و فنية ومشهدية وسياحية –عجائبية خاصة بالثقافة الغربية المبنية على أسس الأنتروبولوجية الكولونيالية ونظرتها إلى نمط عيش الآخر الجنوبي على أنه طور حضاري متخلف.

- المحور الثالث : الواحات بعـد الاستقلال

يعرف ميداني التعمير والمحافظة على التراث المعماري مشاكل إدارية وتقنية متشعبة. أولها اعتماد أسلوب موحد في إنجاز وتنفيذ وثائق التعمير وعدم احترام ما تنص عليه قوانين المحافظة على المباني التاريخية والمواقع ومدونة التعمير من احترام للخصوصيات المعمارية المحلية والجهوية[18].

- لمحة عن إشكالية التراث المعماري و التعمير في الواحات

صدرت النصوص القانونية الأولى المتعلقة بالمحافظة على التراث الثقافي منذ السنوات الأولى من الحقبة الإستعمارية (ظهير 26 نونبر 1912[19]، وظهير 13 فبراير 1914)[20] والتي على أساسها بني القانون الوطني (قانون 22-80) الجاري به العمل اليوم[21]. لا غرابة، والحالة هذه، في أن تظل التبعية قائمة للمدرسة الفرنسية ولأدواتها المعرفية والتقنية في حماية التراث الثقافي ومعالجة إشكالاته. هذه التبعية في حد ذاتها تطرح إشكالا كبيراً يتعلق بافتقار المغرب لحد الآن لتصور واضح ولمنهجية مستقلة نابعة من الحاجات الحقيقية للمجتمع المغربي حول استثمار الرأسمال الأثري والمعماري الوطني وإيجاد أجوبة خاصة لإشكاليات تدبيره وإنقاذه. ويتجلى مشكل تدبير التراث المعماري في كون مفهوم "المحافظة"(La conservation) الذي ورثناه من الحقبة الإستعمارية لم يعد اليوم قادرا على الإحاطة بجميع قضايا وأبعاد إشكالية تدبير التراث الثقافي في سياق حضري واقتصادي وثقافي واجتماعي مختلف تمام الاختلاف عن تلك الظروف التي ظهر فيها هذا المفهوم وعن الغايات التي جاء لتحقيقها. وفي مجال التعامل

(18) - Dahir du 28 juin 1954 (B.O 2177 du 16 juillet 1954, page 1006) modifiant le dahir du 21 juillet 1945 relatif à la conservation des monuments historiques et des sites, des inscriptions, des objets d'arts et d'antiquité, et à la protection des villes anciennes et des architectures régionales (B.O 1713, 24 Aout 1945, Page 571). L'arrêté d'application du présent Dahir (B.O 1738 du 15 février 1946 page 134).

(19) – ظهير 26 نونبر 1912 (ج. ر عدد 5 بتاريخ 29 نونبر 1912) المتعلق بالمحافظة على المعالم التاريخية والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات. ولا يزال القانون الجاري به العمل اليوم في ميدان المحافظة على المباني التاريخية والمواقع (القانون 22-80) يحتفظ بنفس الإسم ولم يخضع إلا لتعديلات شكلية لم تمس جوهره منذ أن وضع في الحقبة الإستعمارية.

(20) – ظهير 13 فبراير 1914 ، ج. ر عدد 43 بتاريخ 27 فبراير 1914.

(21) – إذا كانت فترة زمنية أقل من سنتين (من نونبر 1912 إلى فبراير 1914) كافية لتدرك السلطات الإستعمارية عجز قانون حماية التراث عن مسايرة النمو الحضري والاقتصادي الجديد للمدن المغربية، أدى إلى ظهور الحاجة إلى تعديلات وإضافات منها خصوصا حماية المناطق المحيطة بالمعالم التاريخية والحفاظ على التراث الطبيعي والمناظر، فإن القانون المعمول به اليوم في المغرب لم ير تعديلا ولا إضافة منذ عام 1980.

مع التراث الثقافي تشكو المدرسة الفرنسية من نواقص كثيرة منها اعتبار "التدبير" (la gestion) جزءً من "المحافظة"، مما يترتب عنه التركيز على الترميم (la restauration) والصيانة (la rehabilitation). لذلك يقتصر مفهوم المحافظة على التراث الثقافي، كما هو معمول به في بلادنا، على التدخل التقني والمعماري الصرف. وهذا يجعل عمل المحافظين على المباني التاريخية والمواقع أقرب إلى الهندسة المعمارية منه إلى إدارة التراث الثقافي على أسس علمية وقواعد حديثة معمول بها في مناطق أخرى من العالم[22]. فالمدرسة الأمريكية، على سبيل المثال، جعلت من "المحافظة" جزء من الإدارة والتدبير وليس العكس. لذلك تدور سياسة التراث الثقافي حول مفهومين مركزيين هما: تدبير **التراث الثقافي** أو Cultural Heritage Management و**تدبير الموارد الثقافية** Cultural Ressources Management. والملاحظ، على عكس ما نقوم به في بلادنا، أن الحفاظ على التراث الثقافي في سياق هذه المدرسة يقوم على (التدبير أو الإدارة) Management وليس على (المحافظة) Conservation كما يقوم على تنمية (الموارد الثقافية) culturelles ressources وليس ترميم (المباني التاريخية) Monuments historiques. لذلك تضع المدرسة الأمريكية استثمار التراث الثقافي وتوظيفه ضمن خطط عمل شركات ومقاولات متخصصة في تحفيز الإقتصاد ودعم التنافسية الحضرية.

وهذا نقيض الترميم والدعاية السياحة التي يغلب عليها الطابع العجائبي والفلكلوري والموكولة لوكالات الأسفار وشبكات الفنادق ودور الضيافة وشركات التصوير وشركات الإنتاج السينمائي التي تستغل المشاهد التراثية دون أن تترك أثرا اقتصاديا في حياة السكان المحليين. والفرق هنا واضح بين النظرة الاستثمارية النفعية إلى التراث الثقافي الذي يُتعامل معه كمورد اقتصادي وعامل رافع للتنمية أو أصل تجاري مدر للثروة، والنظرة الإثنوغرافية الفلكلورية الإستشراقية بلا أثر اقتصادي على حياة الناس. إن الافتقار إلى سياسة تدبير وإدارة واضحة للتراث الثقافي يدفعنا إلى الحديث عن دور المحافظين وهم المكلفون، مبدئيا، بتنفيذ السياسة الوطنية في مجال المحافظة على التراث الثقافي. أشرنا إلى أن المحافظة، عملية إشراف تقني واستشاري يفتقر إلى الفعالية واتخاذ القرار

(22) – تقتصر مهام المحافظين على أداء أدوار تقنية مثل مراقبة الخروقات ورفع التقارير للمصالح المركزية عن حالة المآثر والمباني التاريخية والجرد والتوثيق أو الإشراف على المتاحف والمواقع الأثرية. ونسبة كبيرة من المحافظين الذين تلقوا تعليما متخصصا في مجالات عديدة من علوم الآثار والتراث يعملون بعيدا عن مجال التخصص، فمنهم من يزاول مهام إدارية في المراكز الثقافية أو الخزانات والمديريات الجهوية.

وتنفيذه، وهذا يحد من صلاحيات المحافظين ويقلص هامش المبادرة والإبداع لديهم ويجعلهم على هامش المشاركة الفعالة في وضع المشاريع التنموية ورسم الخطط الاستثمارية لتوظيف الموارد التراثية. حتى في المدن التي فيها مفتشيات جهوية للمباني التاريخية، لا ترقى مهام المحافظين إلى ممارسة التدبير وتقنيات الإدارة بشكل يجعل من التراث الثقافي موردا ثقافياً رافعا للتنمية. هذه النواقص، تفسر لماذا لا يحتل المعمار التراثي المكانة المناسبة في السياسة التنموية في المغرب التي تغفل دور الموارد الثقافية في تحقيق التنمية.

فمشاريع التنمية المحلية في الواحات (كمشروع محمية المحيط الحيوي نفسه) لا تدرج المعمار والمناظر الثقافية والخصوصيات المجالية ضمن أولويات التنمية المحلية، ولا ينظر إليها كموارد إقتصادية قابلة للاستثمار. بل ينظر إليها، بسبب تجدر النظرة الفلكلورية والغرائبية إلى التراث المعماري والثقافي المحلي، نظرة تختزلها إلى رموز للهوية وعلامات للثقافة المحلية. لذلك يقتصر التعامل مع المعمار وما يتصل به من موارد ثقافية على أشكال من الاستغلال لا تخرج عن كونها مادة فلكلورية لجلب السياح وإشباع فضول المستكشفين وإثارة الإعجاب والرغبة في الإطلاع على عوالم الصحراء التي تحيل إلى المشاهد والصور النمطية التي رسخت في الذهنية الغربية عن إنسان الجنوب بفعل الإثنولوجية الإستعمارية[23].

(23) – لا يتورع القائمون على السياسة السياحية في بلادنا كثيرا عن تشجيع هذا التصور المجحف في حق التراث الثقافي الوطني خصوصا في منطقة الواحات. فالتراث مادة موجهة في سياق هذه السياسة لاستقطاب الأجانب أكثر مما هي لحماية رافد من روافد الهوية الوطنية. كما أن التراث عامل يوظف في إثارة شغف السياح والتأثير على اتجاهات أسفار السياح في السوق العالمية لا البحث عن مشاريع استثمارية حقيقية كفيلة بتنمية الإقتصاد المحلي وبعث فنونه وحرفه. كل ذلك يتم عبر الاستخدام الفلكلوري للتراث الثقافي عبر تقنيات الدعاية والإشهار والسينما والتصوير والفن التشكيلي. وبالنظر إلى العنوان البارز للسياسة السياحية وهو (جلب 10 ملايين سائح) في أفق 2010، يتضح أن العناية بالاستقطاب السياحي الكمي تفوق الاهتمام بالاستثمار لأغراض تعود بالنفع على تحسين مستويات التنمية البشرية المحلية. لذلك يعتمد على الإشهار والفلكلور أكثر من المشاريع التنموية المحلية الموظفة للتراث. ويلعب التراث المعماري للوحات في هذا الباب دورا مهما في استمالة السياح دون أن يكون لذلك وقع حقيقي على الحياة الإقتصادية المحلية. فعلى الرغم من أن الواحات موطن تراث ثقافي ذو قيمة إنسانية (موقع أيت بن حدو والمحمية ضمن برنامج عالمي حول الإنسان والمحيط الحيوي) إلا أنها تحتل المراتب الأخيرة في مؤشرات التنمية البشرية وعلى قياس نسبة الفقر والهشاشة، كما جاء في الخريطة الوطنية المعدة لهذا الغرض.

وللوقوف على إشكالية التعمير والتراث المعماري سنقتصر فقط على الفصل 19 من القانون 90.12 المتعلق بالتعمير، وهو الفصل المخصص للغرض من تصميم التهيئة[24]. يكتسي هذا الفصل أهمية خاصة لفهم الإشكالية المطروحة في هذا المقال، لأنه ترك فجوة واسعة للمنعشين العقاريين للتملص من مسؤولياتهم تجاه حماية التراث المعماري والطبيعي الوطني، ومن ثمة تعطيل العمل بالقانون 80.22 المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والمواقع. ينتهي الفصل 19 من قانون التعمير بالفقرة التالية : "وينص تصميم التهيئة، **إن اقتضى الحال ذلك**، على التغييرات التي يجوز إدخالها على الأحكام الواردة فيه تطبيقا لمقتضيات البنود 1 و9 و11 من هذه المادة **بمناسبة طلب إحداث تجزئة أو مجموعة سكنية** ويحدد شروط القيام بتلك التغيرات". أول ما يثير الانتباه في هذه الفقرة هو جواز التصرف في الأحكام الواردة في نفس الفصل لتعديل بعض أحكامه بمناسبة واحدة هي طلب إحداث تجزئة أو مجموعة سكنية! بمعنى أن الأحكام الواردة في البنود 1 و9 و11 من نفس الفصل من شأن تنفيذها إبطال مفعول هذا النص تلبية لطلب مضارب أو مجموعة عقارية بإحداث تجزئة أو مجموعة سكنية. إن إدخال التغييرات المشار إليها يتم باللجوء إلى ما يسمى بمسطرة الاستثناء (derogation) التي من شأن الحصول عليها من طرف مضارب أو مقاول عقاري تغيير بعض الأحكام المتعلقة بالتنطيق (zoning) المحدد في تصميم التهيئة. وبالعودة إلى مضامين البنود الثلاثة التي تشير إلى الحالات الاستثنائية الموجبة لتغيير أحكام الفصل 19، نقف على الفجوة المتروكة للمضاربين وللمجموعات العقارية لتحويل طبيعة الأراضي الخاضعة لتصميم التهيئة من مناطق تراثية أو زراعية أو طبيعية إلى مناطق سكنية. واستخدام عبارة "إذا اقتضى الحال ذلك" يمنح مسطرة الاستثناء قابلية للتنفيذ في جميع الحالات المراد منها تغيير طبيعة الأحكام الواردة في الفصل 19 تحت ذريعة الصالح العام، وهذا ما سيتضح في البنود الثلاثة المشار إليها والمتعلقة بأهداف تصميم التهيئة[25].

البند الأول: "تخصيص مختلف المناطق بحسب الغرض الأساسي الذي يجب أن يستعمل له أو طبيعة النشاطات الغالبة التي يمكن أن تمارس فيها. وذلك بإحداث منطقة سكنية ومنطقة صناعية ومنطقة تجارية ومنطقة سياحية ومنطقة لزراعة الخضروات

(24) – راجع القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير الصادر بتنفيذ الظهير رقم 1.92.31 المؤرخ في 15 من ذي الحجة عام 1412 موافق 17 يونيو 1992.

(25) – للمزيد حول هذا الموضوع راجع كتاب:

M'Hammed DRYEF, Urbanisation et urbanisme au Maroc, éd. CNRS, 1993, page 170 et s.

ومنطقة زراعية ومنطقة غابوية على سبيل المثال". لكن رغم هذا التخصيص وتنويع الأغراض المخصصة لها الأراضي، من الممكن، **إذا اقتضى الحال ذلك**، تغيير منطقة من المناطق إلى منطقة سكنية "**بمناسبة طلب إحداث تجزئة أو مجموعة سكنية**". أي أن لا قيمة للأرض تعلو فوق القيمة العقارية.

البند التاسع: "الضوابط المطبقة على البناء خصوصا تحديد العلو الأدنى والأقصى للمبنى ولكل جزء من إنجازاته وطريقة تسييجه وشروط إقامة العمارات وتوجيهها... والمسافات الفاصلة بين المباني ونسبة المساحة الممكن إقامة البناء عليها بالقياس إلى مساحة الأرض جميعها والإرتفاقات المعمارية". مما يعنى إمكانية إلغاء الارتفاقات المعمارية التي ينص عليها قانون المحافظة على المباني التاريخية والمواقع، بعد الحصول على موافقة لجنة الاستثناءات[26] ، وهي ارتفاق منع البناء وارتفاق منع التعلية وارتفاق منع حجب الرؤية على المباني التاريخية المرتبة. كما يعني إمكانية إبطال البند الثامن من الفصل 19 من قانون التعمير نفسه، والذي يشير إلى "الأحياء والآثار والمواقع التاريخية أو الأثرية والمناطق الطبيعية كالمناطق الخضراء العامة أو الخاصة الواجب حمايتها وإبراز قيمتها لأغراض جمالية أو تاريخية أو ثقافية، وكذلك القواعد المطبقة عليها إن اقتضى الأمر ذلك".

البند الحادي عشر: "المناطق المفتوحة لإنجاز أعمال عمرانية بها بحسب توقيت معين ."أي جواز إحداث تجزئة سكنية أو عمارة على الأراضي المفتوحة المجاورة للأنسجة العتيقة، مما يشجع على مضاعفة المخالفات القانونية التي يتعرض لها التراث المعماري بسبب التعمير وتضييق الخناق على المعمار التراثي. بهذه الاستثناءات الواردة في البنود الثلاثة، يتضح من الفصل 19 من قانون التعمير فتح المجال أمام إمكانية تحويل المجال التراثي والبيئي إلى مجال للسكن والتجهيز العقاري.

إن ربط مفهوم التنمية بالتوسع الحضري يجعل التعمير عملية اقتصادية تختزل المجال في البعد السكني فقط وتحوله إلى سلعة عقارية. فلا القيمة التراثية ولا التاريخية والجمالية ولا البيئية للمجال تستطيع الصمود أمام جرافات المقاولات العقارية. لذلك ينظر إلى الحيز المجالي الذي يشغله المعمار التراثي لا على أنه مورداً اقتصاديا، بل كحاجز أمام حركة التوسع الحضري ومن ثمة كعائق للتنمية. إن ما ينص عليه الفصل 19

(26) – لجنة الاستثناءات (commission de derogation) هي لجنة إقليمية يترأسها العامل أو الوالي لها صلاحية دراسة مشاريع تصاميم التهيئة.

من قانون التعمير من استثناءات في الأغراض المخصصة لها الأراضي بمناسبة طلب إنجاز عملية عقارية يجعل جميع الأغراض الأخرى أقل أهمية من غرض البناء من أجل إنتاج السكن. ومن هذا المنطلق تصبح المجالات التراثية والبيئية مهددة بالتغيير كلما اقتضى الحال ذلك. وهكذا فتح القانون الباب أمام المجموعات العقارية لاستغلال كل أنواع الأراضي المخصصة لأغراض غير عقارية من أجل إنجاز المشاريع السكنية. لذلك تحل التجزئات والمجموعات السكنية محل الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء وتقتحم الأحياء السكنية المجالات التراثية والأثرية. والملاحظ اليوم أن توسع المجال المبني يقابله تقلص في الأراضي الزراعية والغابوية ومجالات المعمار التراثي التي تنمو المدينة الحديثة على أنقاضها، فتفقد أهم عنصر من عناصر التنافسية والاستقطاب السياحي الذي تراهن عليه السياسات العمومية في مجال التنمية الإقتصادية. وللوقوف على جانب آخر من جوانب إشكالية تدبير التراث الثقافي والمعماري في الواحات، ننتقل من الهفوات القانونية إلى العيوب التقنية في إعداد وتنفيذ وثائق التعمير من خلال شرح مقتضيات "ضابطة التهيئة"[27].

تطبق ضابطة التهيئة على الجماعات المحلية المغطاة بوثيقة تعمير "تصميم التهيئة" في المراكز الحضرية و"تصميم التنمية" في الجماعات القروية. وهي وثيقة ملزمة للإدارة وللأفراد. كما يدل إسمها على ذلك، تهدف "ضابطة التهيئة" إلى ضبط حدود ومحتويات التهيئة الحضرية للمجال المراد تغطيته. فهي على شكل نص قانوني يشتمل على ضوابط استعمال الأراضي، ومختلف الارتقافات المفروضة داخل هذا المجال وجميع التوجيهات الأخرى المتعلقة بالتخطيط الحضري، بالإضافة إلى مساطر البناء التي قد تختلف من منطقة إلى أخرى تتضمن "ضابطة التهيئة" كذلك شروحا كافية حول أهداف وثيقة التعمير موضوع الإنجاز، وإبراز المميزات المجالية والجغرافية للجماعة وخصائصها المعمارية والطبيعية والمنظرية. وتطبق مضامين الضابطة على التجزئات والمجموعات السكنية ولجميع البنايات الجديدة وعلى كافة التغييرات المعمارية من توسيع أو تأهيل أو إعادة البناء التي تتعرض لها البنايات الأصلية. وفي كلمة واحدة تحدد" ضابطة التهيئة "الحقوق

(27) – ضابطة التهيئة règlement d'aménagement هو وثيقة أساسية من وثائق تصميم التهيئة، على شكل نص قانوني يتضمن بنود تصميم التهيئة من تجهيزات وبنى تحتية ومشاريع، وهو الإطار القانوني المنظم للمجال الذي يغطيه تصميم التهيئة .كما يتضمن تفصيلات حول تهيئة المجال المراد إخضاعه لتصميم التهيئة، بمعنى توزيع هذا المجال وتصميم التنطيق plan de zonage أي تحديد كافة مناطق واستعمالات الأراضي وتحديد الأغراض المعدة لها.

والواجبات المتعلقة باستعمال الأراضي موضوع التهيئة[28]. ومن الضروري ربطها بالتصاميم والمشاريع الأخرى الجاري بها العمل داخل مدار التهيئة.

في المجال الواحي تحدد "ضابطة التهيئة" الارتفاقات المعمارية المختلفة المطبقة على البناء في محيط "القصور"، وتسمى (حُرمة القصر) لكن ضابطة التهيئة لا تطبق كما أسلفنا إلا على الجماعات المغطاة بوثيقة تعمير مصادق عليها. وعلى الرغم من أن جل المراكز الحضرية (البلديات) في منطقة محمية المحيط الحيوي تتوفر على وثائق تعمير، إلا أن المشكل الأساسي يتمثل في أن الغالبية الساحقة للقصور توجد خارج مدار التهيئة لهذه البلديات لكون نواتها الأولى أحدثت في الأصل خارج مجال "القصور". وعدم إدراج "القصر" في مدار التهيئة الحضرية يعني خروجه عن نطاق ضابطة التهيئة ومسطرة رخصة البناء وفرض الارتفاقات المعمارية.

القصر الوحيد في واحة غريس على سبيل المثال الذي يشمله تصميم التهيئة هو "قصر إكلميمن". ومع ذلك لا يخلو محيط هذا الأخير من تجاوزات للارتفاقات المعمارية التي تفرضها ضابطة التهيئة. والمجلس البلدي الساهر على تنفيذ مقتضيات تصميم التهيئة لا يملك الآليات القانونية الكافية لفرض احترام هذا التصميم، لكون إعداده متأخر جدا بعد أن فرضت التحولات الحضرية واقعا يستحيل معه فرض احترام مساطر التعمير أو قانون المحافظة على المباني التاريخية و المواقع.

على مستوى تدبير التراث الثقافي، فإلى جانب جهل عموم السكان بالنصوص القانونية والإجراءات الإدارية المتعلقة بذلك، وافتقار الجماعات المحلية للأطر المتخصصة في المحافظة على التراث الثقافي والمعماري، وقلة وعي المنتخبين بأهمية المحافظة على التراث الثقافي ودوره في تنمية الموارد المالية للجماعات، فإن منطقة محمية المحيط الحيوي تشكو من غياب مؤسسة متخصصة في السهر على تنفيذ قانون المحافظة على التراث الثقافي ومراقبة الخروقات التي يتعرض لها المعمار التراثي. وللتقسيم الجهوي لمنطقة محمية المحيط الحيوي نصيب من المسؤولية في هذا الوضع. فإقليم الرشيدية يرتبط بجهة مكناس، أي بمجال تدخل المفتشية الجهوية للمباني التاريخية بمكناس، في حين أن إقليمي وارزازات وزاكورة يرتبطان بجهة سوس-ماسة-درعة، أي بمجال تدخل المفتشية الجهوية للمباني التاريخية بأكادير. ورغم وجود مرجعيات قانونية تنص على

(28) – للمزيد حول إعداد وتنفيذ وثائق التعمير ومحتوياتها أنظر : MHammed DRYEF, Op, Cit.

ضرورة تنسيق المندوبيات الإقليمية لوزارة الثقافة مع المفتشيات الجهوية في مجال المحافظة على التراث الثقافي، وخاصة مراقبة الخروقات التي تتعرض لها المباني التاريخية والمواقع الأثرية، إلا أنها لم تترجم إلى ممارسات على أرض الواقع[29]. أما مركز دراسة وصيانة التراث المعماري لمناطق الأطلس وجنوب الأطلس (CERKAS)، فعلى الرغم من أن منطقة تافيلالت تدخل ضمن مجال نفوذه، إلا أن التراث المعماري لهذه المنطقة لا يحظى بأي اهتمام يذكر في برامجه. هذا بالإضافة إلى غياب كامل لقنوات التواصل المؤسساتي والإداري بين قطبي محمية المحيط الحيوي، وارزازات والرشيدية، على مستوى تدبير التراث الثقافي. لا نستطيع في هذا الصدد أن نذكر مثالا واحدا على التنسيق بين مركز الصيانة بوارزازات والمندوبية الإقليمية لوزارة الثقافة بالرشيدية أو بينه وبين مركز الدراسات والبحوث العلوية بالريصاني. مع ذلك، نسجل دور هذه المؤسسات في صيانة التراث المعماري خاصة ما يتصل بالتوثيق وإعداد التقارير ورصد الخروقات وإبداء الرأي كلما دعت الضرورة إلى ذلك داخل اللجان الإقليمية الموكول إليها دراسة وثائق التعمير. لكن رأي المؤسسات الساهرة على المحافظة على المباني التاريخية والمواقع بشكل عام داخل اللجان الإقليمية ولجنة الاستثناءات بالتحديد رأي استشاري، يفتقر للآليات القانونية اللازمة للتأثير على مجريات تنفيذ وثائق التعمير وتغيير توجهات السلطات العمومية في هذا الشأن. هذا الوضع، يجعل قطاع المحافظة على التراث المعماري الوطني في عجز مؤسساتي وإداري وتقني وقانوني كبير أساسه الافتقار إلى القوة القانونية والفعالية المؤسساتية للتأثير على الاستثناءات التي يفرضها الفصل 19 من قانون التعمير، كما أسلفنا، والتي على أساسها تقع تجاوزات على المجالات التراثية باسم المصلحة العامة. هذا كله إلى جانب أن عمليات السكنى والتعمير في الواحات، لا تراعي مقتضيات النصوص القانونية المتعلقة بتصنيف الواحات تراثا ثقافيا وطبيعيا وطنيا وإنسانيا[30]. وعلى الرغم من وجود موقع للتراث العالمي في منطقة محمية المحيط الحيوي، وهو قصر أيت بن حدو بوارزازات الذي أدرج ضمن لائحة التراث الثقافي

(29) – وهذه حقيقة عشتها من خلال تجربتي المهنية الشخصية. فطيلة عشر سنوات (1995-2005) من العمل داخل المندوبية الإقليمية لوزارة الثقافة بالرشيدية، لم يحصل أن نسقت المندوبية الإقليمية مع المفتشية الجهوية بمكناس حول مراقبة الخروقات التي تتعرض لها القصور من جراء البناء بالمواد الحديثة، حتى في القصور التي تشملها وثائق التعمير و الخاضعة لمسطرة ارتفاق منع البناء.

(30) - Aba SADKI, Urbanisation et dégradation du patrimoine culturel et naturel dans la Réserve de Biosphère des Oasis du Sud marocain, Journée d'information sur la Réserve de Biosphère des Oasis de Sud Marocain (6 Octobre 2003) ORMVA-Ouarzazate. Publié sur le site web de la RBOSM (séminaires) http://rbosm.africa-web.org

الإنساني منذ سنة 1987، إلا أن الغاية من هذا التصنيف في خلق مشروع نموذجي لتحفيز المحافظة على التراث المعماري وتشجيع التنمية الثقافية على امتداد المجال الواحي، لم تقابل بالحزم الكافي لمراقبة عمليات البناء والمواد المستعملة وضبط حركة التعمير وإخضاعها للمساطر القانونية للحيلولة دون تشويه المجال المعماري والطبيعي وإتلاف قيمه الجمالية والتاريخية والتراثية. وهذا يتنافى مع القوانين الصادرة في تصنيف الواحات ضمن التراث الثقافي الوطني، والتي من ضمن ما تنص عليه: منع البناء ذو الطراز الأوروبي، وضرورة الحصول على رخصة إدارية من المفتش الجهوي للمباني التاريخية عند كل عملية بناء، والحفاظ على الخصائص النباتية والصخرية للمجالات المرتبة وهي (مضايق دادس، وادي بوكافر، وادي مكون، وادي تودغى)[31].

على مستوى التنطيق (zoning) تتناول ضابطة التهيئة المعمار التقليدي من زاوية ضيقة تتمحور حول تخصيص "منطقة سكن تقليدي" zone d'habitat traditionnel أو "منطقة سكن شبه قروي للتجديد" zone d'habitat semi rural à restructurer والتنصيص على أن البناء داخل هذه المنطقة أو إدخال أي تغيير على المعمار الأصلي يستوجب الحصول على رخصة إدارية، وأن يوافق البناء الجديد خصوصيات المعمار الأصلي باحترام أحجام وعلو البنايات المجاورة، وأنواع الفتحات (النوافذ والأبواب)، والتبليط الخارجي للجدران وألوان البنايات وعناصرها الزخرفية، بالإضافة إلى اعتماد نفس مواد البناء التقليدية، ومنع استخدام المواد الحديثة خصوصا على الواجهات كالزليج العصري. وبمقتضى الضابطة كذلك، تخضع أعمال التوسعة خارج الأسوار في محيط القصر لهذه الضوابط[32]. لكن للأسباب القانونية والمؤسساتية والإدارية المذكورة سالفا، يصعب التوفيق بين الحاجة إلى

(31) - Dahir du 27 février 1943 portant classement des gorges du Dadès (B.O 1588 du 2 avril 1943, page 282). Dahir du 1er mars 1943 portant classement du massif de Bou-Gafer (B.O 1588 du 2 avril 1943, page 283). Dahir du 1er mars 1943 portant classement de la vallée de l'oued Mgoun (B.O 1588 du 2 avril 1943, page 283. Dahir du 3 mars 1943 portant classement de la vallée de l'oued Todgha (B.O 1588 du 2 avril 1943, page 283).

Le classement à pour effet de créer à l'intérieur du périmètre de protection les servitudes suivantes : (i) Interdiction de toute publicité Interdiction des constructions de style européen. (ii) Visa des constructions de l'inspection des monuments historiques qui pourra déléguer ses fonctions aux autorités locales du contrôle (délégation municipale). (iii) Maintien du caractère de la végétation existante et conservation des roches dans leur état actuel. (iv) Établissement des lignes aériennes électriques, télégraphiques et téléphoniques soumis à l'accord du directeur de l'instruction publique (Inspection des monuments historiques).

(32) - Voir: « Règlement d'aménagement de Tinjdad », Art. 10, aliéna n°1, mai 1995, p. 6-7 et «Règlement d'aménagement de la municipalité de JORF », Art. 10, aliéna n°1 Zone d'habitat traditionnel (Ksour) (s.d).

إنتاج السكن الذي تقاس عليه درجة التنمية مع فرض احترام شروط الجودة المعمارية والخصوصيات التراثية وحماية البيئة. أما فيما يخص مشكل توسيع المدار الحضري على الأراضي الزراعية، فإن ضابطة التهيئة تحدد "منطقة للنخيل" zone de palmeraie لحماية المزرعة، وتؤكد على تخصيص هذه المنطقة لزراعة وتنمية النخيل فقط، مع التأكيد على المنع التام لقطع هذه الأشجار أو إتلافها. لكن مع ذلك، يسمح بالبناء داخل هذه المنطقة، وتخضع في هذه الحالة، لنفس الضوابط المطبقة على"منطقة السكن الفردي"، وفرض ارتفاق بمقدار 5 أمتار على الواجهة الرئيسية للسكن بين الجدار الخارجي وحدود القطعة الأرضية،[33] وإمكانية إضافة بنايات ملحقة لأغراض فلاحية[34]. وهذا بناء على الاستثناءات التي فرضها الفصل 19 من قانون التعمير الذي جوز تغيير استعمال الأراضي (مزارع النخيل في هذه الحالة) إلى مناطق سكنية، مع إغفال مخاطر فتح المجال للبناء المتفرق بلا خدمات ولا تجهيزات عمومية داخل الواحة على تلوث البيئة، رغم أن قانون التعمير ينص في المادة 47 أنه "لا تسلم رخصة البناء إذا كانت الأرض المزمع إقامة المبنى عليها غير موصولة بشبكة الصرف الصحي أو توزيع الماء الصالح للشرب". وهذا حال السكن الفردي المتفرق والمنتشر وسط الواحة الذي يعتمد على الحفر في الصرف الصحي، مما يشكل تهديدا خطيرا على تلويث الفرشة المائية. لكن نفس الفصل يستدرك فيقول: "بيد أنه يمكن تسليم الرخصة وإن لم يتوفر الشرط إذا كانت طريقة الصرف الصحي والتزويد بالماء تتوفر فيها الضمانات التي تستلزمها متطلبات النظافة والصحة وذلك بعد استطلاع رأي المصالح المختصة في هذا الشأن". وهذه الفقرة تفتح المجال أمام انتشار البناء "العشوائي" الذي لا تتوفر فيه شروط النظافة والصحة المنصوص عليها.

(33) – فيما يخص منطقة السكن الفردي (habitat individuel semi rural) تنص ضابطة التهيئة على مراعاة قاعدة واحدة هي ألا تتجاوز المساحة المبنية داخل المزرعة ضعف عشر (1/20) المساحة الإجمالية لقطعة الأرض الزراعية، على أن يكون الحد الأدنى لمساحة الأرض 2500 متر مربع وألا تتجاوز المساحة المبنية 600 متر مربع وأن الحد الأدنى لمساحة الأرض 500 متر مربع، وأن الحد الأدنى لطول البناية 20 متر في الواجهة الرئيسية، المساحة المبنية في الطابق السفلي لا تتجاوز ربع المساحة الإجمالية للقطعة الأرضية. السكن الفردي لا يتجاوز طابقين وارتفاع أساسي أقصاه 0.08 متر وألا يتجاوز الارتفاع الإجمالي للبناية 9.5 متر .ويجب في السكن الفردي احترام ارتفاق بمقدار 5 أمتار في الواجهة الرئيسية بين الجدار الخارجي والطريق و 4 أمتار بين البناية والقطع الأرضية المجاورة في الجانبية. في حالة وجود مرآب للسيارة يجب أن يكون متضمنا داخل البناءة وألا يبنى في منطقة الارتفاق بين الجدار الخارجي للبناية وحدود الأرض. بناء معزول وسط المزرعة على شكل فيلات مما يؤدي إلى مشاكل بيئية خطيرة تتعلق بالصرف الصحي خصوصا. للمزيد من التفاصيل التقنية حول الموضوع أنظر :

Règlement d'aménagement de Ferkla Al Oulia (Tinjdad), mai 1995, p. 1

(34) - Voir : « Règlement d'aménagement de Tinjdad », (zone de la palmeraie), mai 1995, p.11.

يدفعنا هذا الأمر للحديث عن مشكل آخر يتعلق بتمديد مدار التهيئة على حساب الواحة. والشرارة الأولى في هذا التوسع انطلقت مع إحداث المراكز الحضرية في الفترة الاستعمارية في مواقع يؤدي امتدادها الدائري في المستقبل إلى اكتساح الواحة وإتلاف مجالها الحيوي. وهذا ما وقع بالفعل حيث توسعت التجمعات الأولى على شكل بقعة زيت بسبب استقطاب أعداد متزايدة من السكان إليها. وبذلك انطلق مسلسل قضم الأراضي الزراعية لحساب الأحياء السكنية. و لم يتوقف هذا المد منذ ذلك الحين، فكان من سمات التعمير في الواحات نمو "المدينة الحديثة" على أنقاض الأراضي الزراعية والغابوية والمجالات التراثية. كما أن تصاميم التهيئة نفسها كانت سببا في تشجيع هذا الامتداد بدفع حدود مدار التهيئة إلى داخل الواحة، (أنظر الوثيقة رقم 3) ومن غير الممكن اليوم إيقاف هذا المسلسل الذي أصبح عرفا بقوة القانون في الممارسات الحضرية المحلية. وتماشيا مع جواز تغيير طبيعة الأغراض المخصصة لها الأراضي لإحداث التجزئات والمجموعات السكنية كما جاء في المادة 19 من مدونة التعمير، تولي ضابطة التهيئة، ووثائق التعمير بشكل عام، الاهتمام الأكبر لتمديد المجال المبني بتوسيع نطاق التهيئة على الأصناف الأخرى من المجالات. وعليه فإن اعتماد سياسة التخطيط الحضري النمطية المطبقة على المدن الكبرى داخل الواحات، دون التفكير في إبداع حلول حضرية ملائمة لطبيعة مجال الواحة، المكون من شريط ضيق من الأرض الزراعية بكثافة سكانية عالية جداً، قد جعل وثائق التعمير في الواحات مصدر تهديد بيئي وثقافي حقيقي، باعتبارها تمهد الطريق لعمليات حضرية ينتج عنها إتلاف البناء لمساحات متزايدة من المجال الحيوي. فإلى جانب تعميق وزيادة تمركز الوظائف الإدارية والتجارية والخدمات والتجهيزات في المراكز الحضرية الجديدة على حساب "القصور"، فقد استكملت هذه الأخيرة آخر حلقات تدهورها بالانتشار الشامل لظاهرة "الانفجار"، بسبب التعمير الذي شجع على اكتساح المزرعة حتى في المناطق المغطاة بوثائق تعمير مصادق عليها. وقد كان ذلك حافزا قويا للبناء العشوائي المتفرق داخل المجال المزروع تماشيا مع موضة السكن الفردي الذي سمحت به ضابطة التهيئة في مناطق التعمير القانوني. ومرد ذلك، إلى أن السلطات العمومية لم تؤطر النمو الحضري المتزايد بوثائق تعمير فاعلة وموجهة لحركة التمدين توجيها عقلانيا، (أنظر الوثيقة رقم 4).

انفجار القصــور

تطلق ظاهرة "انفجار القصور" على تشتت البنية المعمارية للقصور، وهجرة السكان منها إلى أحياء سكنية من الطراز الجديد خارج الأسوار أو إلى أطراف المراكز الحضرية. وكان التراث المعماري وما يحمله من قيم تاريخية وأثرية وعلمية وفنية وجمالية، الضحية الأولى للتدهور والانحطاط الناتج عن إفراغ المعمار القديم من محتواه البشري. إن الإهمال الذي طال هذا المعمار في السياسات العمومية قد ترتب عنه بروز فجوة واسعة بين "القصر" والمركز الحضري الذي يستحوذ على القسط الأكبر من التجهيزات والخدمات والأنشطة الاقتصادية وجهود التنمية والتطوير. فبعد الاستقلال، لوحظ الاستمرار في تركيز الاهتمام على تنمية وتطوير وتوسيع المراكز الحضرية الحديثة، مقابل إهمال "القصور"، مما أدى الى تدهور الاقتصاد المحلي الذي فقد أهم مرتكزاته المجالية "القصـور". ترتب عن هذه السياسة الحضرية، تزايد الضغط السكاني على المناطق الزراعية، والنزوح المتزايد من المناطق الجافة والقاحلة الواسعة للتمركز على أشرطة الواحات المسقية والضيقة، وبالتالي تعميق أزمة الواحات وتهديد نظامها البيئي، بعد تحطيم نظامها العمراني. كما أن هجرة السكان من "القصور" بسبب هذه الأوضاع الاقتصادية الصعبة نحو المدن الوطنية الكبرى، ضاعف من تراجع الاهتمام بالنشاط الزراعي، فزاد اعتماد المجتمع المحلي على الإنتاج الحضري بسبب انهيار وسائل الإنتاج بتقلص المساحات المزروعة التي يلتهمها التعمير أو تتلفها العوامل الطبيعية القاسية كالجفاف والتصحر.

خاتمـة عامـة

إن التراث الثقافي والمعماري بالتحديد، هو قطب الرحى في تنمية المجال الواحي، مما يجعل الإقتصاد متصلا بالتراث، إلى حد الجزم بأن تنمية الواحات رهينة بالمحافظة على التراث الثقافي وتثمينه. ففي المجالات المعتمدة على الاقتصاد الزراعي-الإيكولوجي، كمنطقة محمية واحات الجنوب المغربي، يكون الشرط الأول لنجاح السياسية التنموية هو استيعاب الترابط الوثيق بين خمس ثنائيات تشكل كل واحدة منها عنصرا أساسيا في المنظومة الواحية وينتج عن تفاعلها دورة محكمة. هذه الثنائيات هي: (المجتمع-الثقافة)/(الثقافة-البيئة)/(البيئة-الزراعة)/(الزراعة-الإقتصاد) و(الإقتصاد -المجتمع). إن الفصل بين عناصر هذه المنظومة المتسلسلة، أو التركيز على حلقة معينة وإهمال أخرى يفضي إلى إجهاض العملية التنموية. وهذه السلسلة من

العناصر المتكاملة والمتداخلة تشمل قضايا التعمير والتهيئة المجالية وتدبير التراث الثقافي والمعماري. ذلك أن تناول قضية من قضايا التنمية مع أخذ هذه الجوانب بعين الاعتبار، يؤدي إلى الإحاطة بجميع الأبعاد المادية والمعنوية لإشكالية تنمية المجالات الواحية. بمعنى أن التركيز على ترميم الأشكال المعمارية بمعزل عن الثنائيات الخمس المذكورة التي تتشكل من (المجتمع – الثقافة – البيئة – الزراعة والاقتصاد) لن يخدم العملية التنموية في شيء، كما أن التركيز على السياحة الثقافية مثلاً وإغفال عنصر من عناصر هذه الدورة لا يبشر بتنمية حقيقية للواحات. ومن الضروري في نفس السياق، التأكيد على أن الواحات عمران شامل يتكون من عناصر بشرية–ثقافية ومجالية–طبيعية واقتصادية مترابطة على هيئة بناء مرصوص يجسد وحدة الإنسان مع مكونات المجال المحيط به التي هي جوهر برنامج الإنسان والمحيط الحيوي. وبالنظر إلى أن المعمار نفسه منظومة متكاملة تعبر عن تفاعل الإنسان مع المحيط، وأنه أداة لإثبات الذات عبر الإبداع المعماري، فلا يمكن للترميم التقني الصرف للمعمار أن يقود عملية إحياء التراث الثقافي مع إغفال ترميم البنى المادية والرمزية التي أنتجت هذا المعمار. فالقصور لا تعني فقط تجمعات سكنية، بل هي كذلك مجموع العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والتفاعلات مع المجال التي استند عليها وجود هذا النمط من المعمار. وسياسة تدبير التراث المعماري التي تعتمد فقط على تدخل المهندسين المعماريين والتقنيين لا يمكن أن تعيد الحياة إلى القصور المتلاشية. وشأن المعمار الجماعي شأن الواحة برمتها، لأنها أيضا نظام بيئي وبناء اجتماعي ونسق ثقافي ونظرية اقتصادية فريدة. لذلك لا يمكن بعث الحياة في واحة على وشك الاندثار إلا إذا توفرت شروط التفاعل بين الإنسان والمجال والتي اختفت بسبب خضوع الواحات لسياسية مجالية جديدة لم تكن نتيجة للتراكم الطبيعي للخبرة المحلية ولا هي ثمرة تحول ذاتي للنظام الإقتصادي وللمؤسسات الاجتماعية المحلية. ومن الطبيعي أن يؤدي الواقع المعماري والمجالي الجديد للواحات إلى استناد الأدوات والمفاهيم المتعلقة بتدبير التراث الثقافي مثل "رد الاعتبار" و"التوظيف" و"الصيانة" و"الترميم" إلى المبادئ التقنية والمرجعيات الفكرية الغربية، وضرب "الموروث التقني" المحلي وأساليب التدبير الذاتي للمجال والمعمار عرض الحائط. ولعل السبب في اتساع الفجوة بين خطاب التنمية الثقافية للواحات والنتائج على الأرض، يرجع إلى عجز تلك المرجعيات والمبادئ النمطية للتدبير عن احتواء الإشكاليات التنموية التي أحدثتها التحولات العميقة التي خضعت لها الواحات بعد اندثار نظمها المجالية والحضرية والمعمارية. والملاحظ أن البحث عن "وظائف جديدة" للمعمار

التراثي لا يراعي الحفاظ على الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية المحلية، ويختزل مفهوم التراث الثقافي في المعنى الفلكلوري، مما يجعل عمليات توظيف المعمار لأغراض السياحة متصلا بمصالح إقتصادية ضيقة ومحدودة الأثر على مجتمع الواحات، إن لم يكن أثرها سلبيا على المدى البعيد من الناحية الثقافية والاجتماعية. لهذا السبب تأخذ المشاريع السياحية الموظفة للتراث المعماري والثقافي شكل عمليات تنموية مقطوعة عن المجتمع المحلي، مع أنها مفتوحة على المجتمع الدولي عبر السياحة. وزرعت هذه المشاريع السياحية كأجسام غربية في جسم الواحات مما يزيد من مشاكله البيئية والاجتماعية والثقافية. فمساهمتها الاقتصادية محليا شبه معدومة، لأنها متصلة بالوكالات السياحية الدولية أكثر من ارتباطها بالجماعة المحلية التي أنشئت فوق ترابها. ويكتسي التراث الثقافي من هذا المنظور طابع "منتوج عجائبي" يستخدم في إشباع الحاجات الثقافية والجمالية الخاصة بالإنسان الأوروبي الذي لم تتغير كثيراً نظرته "الكولونيالية" إلى "الآخر". فبدلا من توظيف التراث الثقافي والمعماري لبعث رسائل حضارية وثقافية من موقع القوة والاعتزاز والافتخار بالثقافة المحلية وبرافد من روافد الهوية الوطنية، يوظف توظيفا لا يخدم التنمية ولا الثقافة المحلية ولا الهوية، فيأتي بأثر عكسي على المجتمع المحلي، لأنه من ناحية أخرى يرتبط بالسوق السياحية الدولية وبشروط الصناعة الثقافية التي تجعل من الثقافة وعناصرها سلعاً تخضع لقوانين العرض والطلب. لذلك تقتصر ثمار مشاريع توظيف التراث على دائرة ضيقة من المساهمين المباشرين في المشروع. ونادراً ما تتسع هذه الدائرة لتشمل تنمية الحرف والفنون المحلية، أو تثمين الأنشطة الاقتصادية المحلية المرتبطة باقتصاد "القصر". والعائد على المجتمع المحلي من مشاريع توظيف مواردهم الثقافية والطبيعية يكاد يكون منعدماً. فماذا يجني المجتمع المحلي من فائدة مباشرة من السياحة الإيكولوجية والثقافية بالنظر إلى كون الواحات متحفا مفتوحا تجول فيه مجموعات السياح وتقام فيه أنشطة رياضية وثقافية وفنية دولية، وتستغل مناظره الطبيعية النادرة ومشاهده الثقافية والاجتماعية وصور الحياة اليومية في صناعة السينما العالمية وفي مهرجانات ذات صيت عالمي؟ ماذا يجني السكان من استغلال التراث الثقافي والطبيعي المعروض مجاناً لهذه الأنشطة الاقتصادية المدرة لأرباح ضخمة ؟[35]

(35) – من الممكن جدا إذا توفرت الإرادة السياسية، إحداث صندوق للسياحة الثقافية والطبيعية تصرف مداخله من هذه الأنشطة الدولية في تمويل مشاريع تنموية محلية ذات الأولوية: خدمات صحية، تعليمية، تجهيزات، بنيات تحتية، ري، زراعة، تربية مواشي، ترميم التراث المعماري، تمويل مشاريع صغرى نسائية وحرفية، وفي مشاريع صغرى مدرة للدخل...

بناء على هذه الخلاصة، نعتقد أن التفسيرات التي تربط تدهور المعمار، والبيئة عموما، في المجال الواحي بالعوامل الطبيعية فقط، كالتقلبات المناخية والتصحر والجفاف، تفسيرات تفتقر إلى الدقة العلمية وللموضوعية، لأنها لا تنطلق من الأسباب الحقيقية التي أوصلت المجالات الواحية إلى ما وصلت إليه من هشاشة وتخلف. كما أن الحلول المقترحة لتجاوز تدهور المعمار لا تنطلق من تصور حقيقي للمشاكل التي تعيق التنمية الثقافية للواحات.

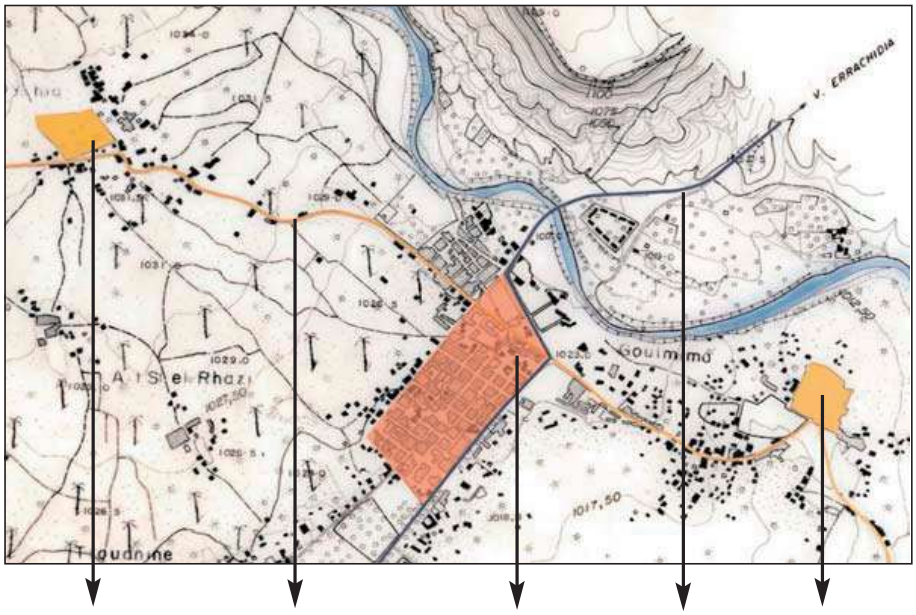

قصر إكلميمن /الطريق الوطنية 21/ المركز الحضري كلميمة /الطريق الرابطة بين القصور / قصر أيت يحيى وعثمان

الوثيقة رقم 1: احتلال المركز الحضري الحديث لموقع مركزي وسط الواحة جعل منه محور استقطاب لسكان القصور. كما أن إحداث هذا المركز أدى إلى رسم خريطة جديدة لمجال الواحة، بتحويل وجهة الشريان الرئيسي للتواصل بين السكان من طريق موازية لمجرى مياه الوادي والرابطة بين أعلى الواحة وأسفلها إلى طريق معبدة عمودية على الطريق القديمة، وتربط بين الواحة و المدن الداخلية.

مركزية قصر أيت يحيى وعثمان داخل شبكة قصور غريس العلوي (تاركا وفلا)

مركزية قصر إكلميمن داخل شبكة قصور غريس السفلي (تاركا ن يزدار)

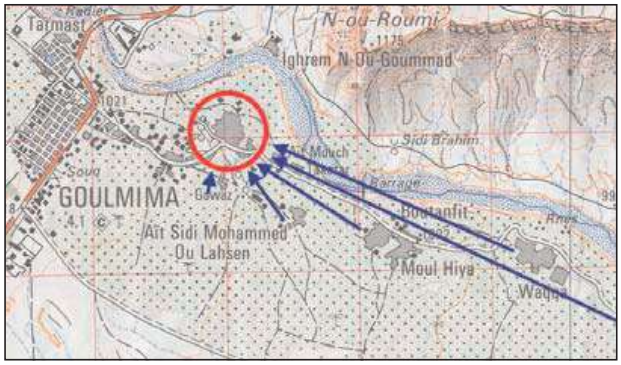

حلول مركزية "المدينة الحديثة" محل المركزية القديمة للقصور تحويل وجهة الطريق من طريق رابطة بين قصور أعلى الواحة وأسفلها إلى طريق رابطة بين الواحة والمدن الداخلية.

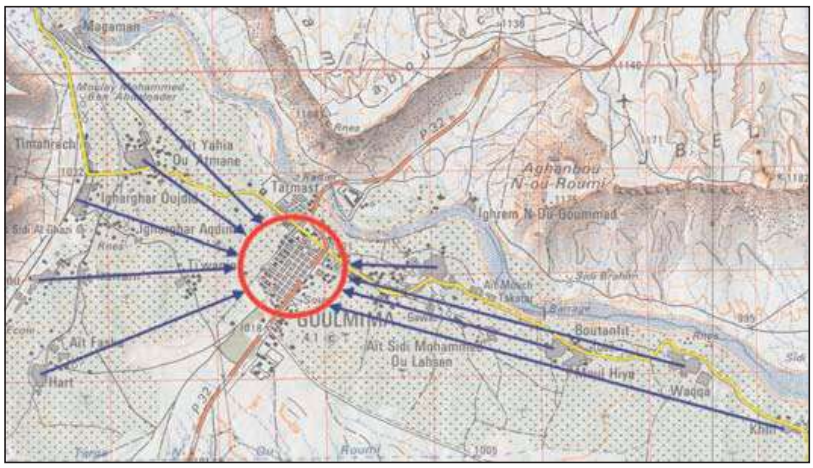

الوثيقة رقم 2: انتقال مركز الثقل من القصور إلى المدينة الحديثة.

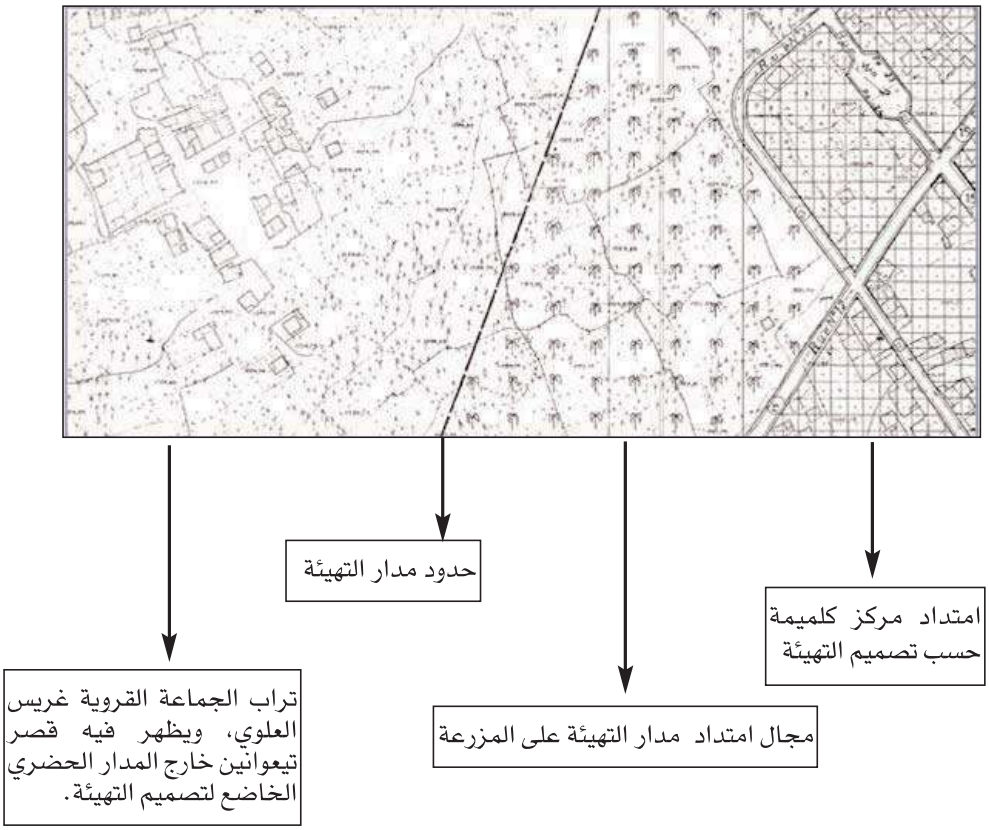
حدود مدار التهيئة
امتداد مركز كلميمة حسب تصميم التهيئة
تراب الجماعة القروية غريس العلوي، ويظهر فيه قصر تيعوانين خارج المدار الحضري الخاضع لتصميم التهيئة.
مجال امتداد مدار التهيئة على المزرعة

الوثيقة رقم 3: تتوفر وثائق التعمير في منطقة محمية المحيط الحيوي، إلا أن المشكل الأساسي يكمن في كون الغالبية الساحقة للقصور توجد خارج مدار التهيئة لهذه البلديات لكون نواتها الأولى أحدثت في الأصل خارج مجال "القصور". وعدم إدراج "القصر" في مدار التهيئة الحضرية يعني خروجه عن نطاق ضابطة التهيئة ومسطرة رخصة البناء وفرض الارتفاقات المعمارية.

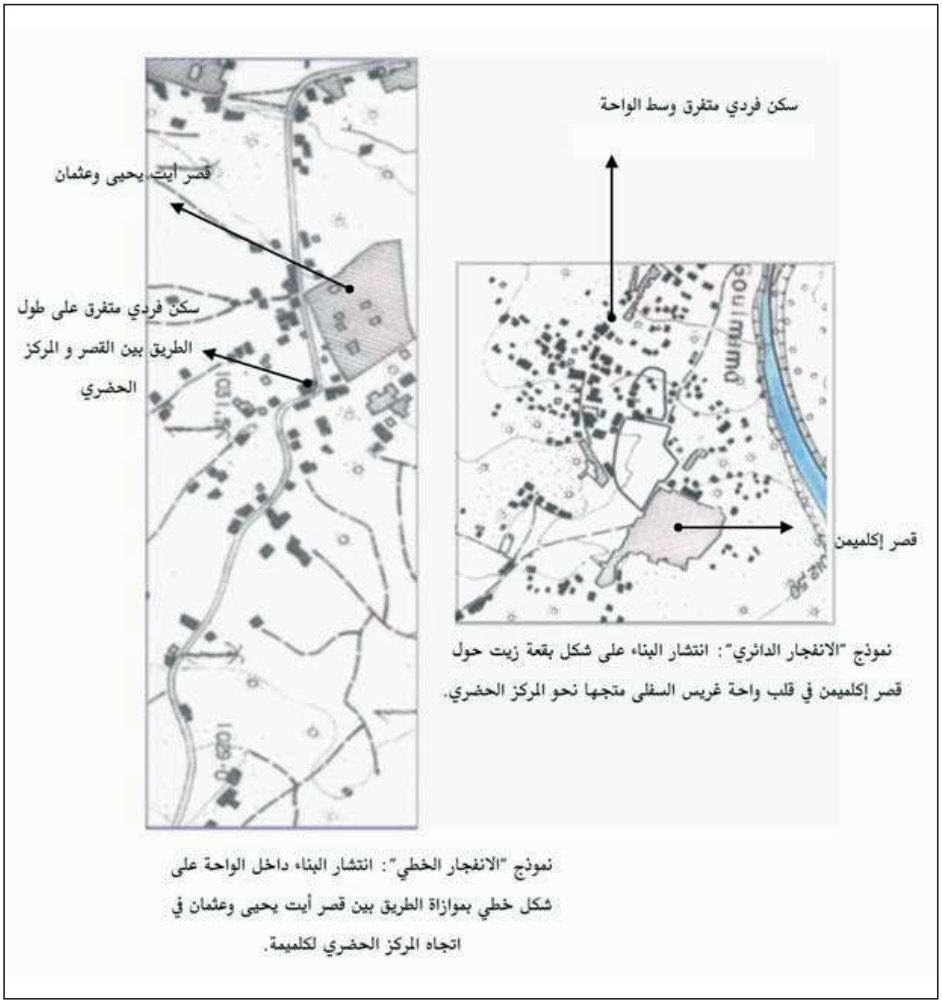
سكن فردي متفرق وسط الواحة
قصر أيت يحيى وعثمان
سكن فردي متفرق على طول
الطريق بين القصر و المركز
الحضري
قصر إكلميمن
نموذج "الانفجار الدائري": انتشار البناء على شكل بقعة زيت حول
قصر إكلميمن في قلب واحة غريس السفلى متجها نحو المركز الحضري.
نموذج "الانفجار الخطي": انتشار البناء داخل الواحة على
شكل خطي بموازاة الطريق بين قصر أيت يحيى وعثمان في
اتجاه المركز الحضري لكلميمة.

الوثيقة رقم 4: نموذجين لانفجار القصور الرئيسية في واحة غريس.

المصطلحات الأمازيغية المستعملة محليا في مجال المعمار

الاسم الأمازيغي	المقابل العربي
إغرم	القصر
تدارت	المنزل
تدويريت (البيت ن إنكباون)	غرفة الضيوف
أكادي	الحائط
أحانو	الغرفة
لعلو	الممر داخل القصر
تيزيت	منفذ الضوء في سقف الممر
ترحبات	الساحة العمومية داخل القصر
الحنية	المطبخ
تبرجيت	سقف الطابق العلوي للبيت
تيط ن تدارت	(عين الدار) منفذ الضوء والهواء في السقف
أطوب	الطوب
ألوط	الطين
أكان	التراب
أغانيم	القصب
ترطوين (جمع تارطا)	سعف النخيل
تكجديت (تكجدا)	العمود الخشبي (الأعمدة)
أنيم	التبن
التابوت (اللوح – الركز)	تقنية البناء باللوح
المركز	أداة دك التراب داخل اللوح
تخباط	أداة لتسوية واجهات الجدران
تزكاوت	كيس لحمل التراب
أكلزيم / تكلزيمت	الفأس
تدولي	السقف
أملس	التبليط
تملاس (ت)	أداة تبليط الجدران
تغوزي (إغزا)	الحفر (حفـر)

البيبلوغرافيا

- "المجال والمجتمع بالواحات المغربية"، منشورات كلية الآداب مكناس، سلسلة الندوات رقم 6، 1993.

- روبير أوزيل، "فن تخطيط المدن"، ترجمة بهيج شعبان، الطبعة الثانية، بيروت 1982.

- جمال عليان، "الحفاظ على التراث الثقافي : نحو مدرسة عربية للحفاظ على التراث الثقافي وإدارته"، سلسلة عالم المعرفة، العدد 322، 2005.

******

- Aba SADKI, «Urbanisme et conservation du patrimoine culturel Présaharien : l'exemple des Ksour du Tafilalet», Mémoire pour l'obtention du Diplôme des études supérieures, INAU – Rabat, 2003.

- Aba SADKI, «Urbanisation et dégradation du patrimoine culturel et naturel dans la Réserve de Biosphère des Oasis du Sud marocain», communication présentée à l'occasion de la journée d'information sur la Réserve de Biosphère des Oasis de Sud Marocain (6 Octobre 2003) ORMVA-Ouarzazate. Publiée sur le site web de la RBOSM (séminaires). http://rbosm.africa-web.org.

- A.Bencherifa et H. Popp, «L'oasis du Figuig : persistance et changement», Passau, 1990.

- David Harvey «Géographie de la domination», Les Prairies Ordinaires, 2008.

- Henri Terrasse, «Kasbas berbères de l'Atlas et des Oasis», éd. Horizons de France, 1938.

- «Patrimoine et Mussées au Maroc», publication de l'IRCAM, série colloques et séminaires n°11, 2007.

- « Le Maroc présaharien «Habitat et patrimoine», Barcelona, Unesco (SD), P.5.

- Stephan Gsell, «Histoire ancienne de l'Afrique du nord», Tome 1, page 3 et suiv.

- Ch. De Foucault, «Reconnaissance au Maroc», éd.Challamel, Paric, 1888.

- Yves Lacoste, «La géographie ça sert d'abord pour faire la guerre», éd. Maspero, 1976.

- J. Le Coz, «Régime capitaliste et organisation de l'espace rural», in. Économie rurale, Numéro 1, Volume 119, Année 1977.

- M'Hammed DRYEF, «Urbanisation et urbanisme au Maroc», éd. CNRS, 1993.

- «Espace et société dans les oasis marocaines», Fac. Lettres et Sc. Hum, Meknès, séries colloques 6, 1993.

- «Règlement d'aménagement de Tinjdad», mai 1995.

- «Règlement d'aménagement de Ferkla Al Oulia (Tinjdad)», mai 1995.